

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٤١

الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

## البند ٤١ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/66/114)

مشروع القرار (A/66/L.4)

السيد ليميريس (الأرجنتين) (تكلم بالإنكليزية):  
يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ٤١ من جدول الأعمال، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

أود، في البداية، أن أرحب بحضور وزير خارجية كوبا، معالي السيد برونو إدواردو رودريغيث باربيا.

إن التصريحات التي صدرت، في العام الماضي، من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ما يتعلق بتخفيف قيود معينة على السفر والتحويلات المالية منحت

الكثيرين منا الأمل في أن خطوات بدأت تتخذ في الاتجاه الصحيح. ورغم ذلك، مر عام منذ ذلك الحين ومن الواضح أن تلك التدابير كان لها أثر محدود للغاية وأن الحصار لا يزال قائماً.

في الواقع، فإن الحصار لا يزال دون تغيير إلى حد بعيد، وما فتئ يفرض قيوداً اقتصادية ومالية قاسية على كوبا. لقد سبب الحصار، ولا يزال يسبب، قدراً كبيراً من الأضرار الاقتصادية والمالية التي لها أثر سلبي على سلامة الشعب الكوبي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأثر المتزايد للضرورة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية واستمرار الحصار من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سيسهمان في زيادة تفاقم مشاق الشعب الكوبي. وعلاوة على ذلك، يجبط الحصار الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويؤثر تأثيراً سلبياً على التعاون الإقليمي في المنطقة.

وتقول مجموعة الـ ٧٧ والصين، كما قالت في مناسبات عديدة سابقة، إن الحصار المفروض على كوبا

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



خطيرة حرية التجارة والاستثمار. ولذلك يدعون المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير أو تطبيقها. (A/66/388، المرفق، الفقرة ٣٩)

وإننا نستذكر أن ١٨٧ دولة عضواً صوتت في العام الماضي مؤيدة لمشروع القرار الذي عرضته كوبا (القرار ٦/٦٥). وقد شكّل هذا العدد الأغلبية الكبرى من المجتمع الدولي المُطالب بإنهاء حظر دام خمسة عقود، وبالتقييد الكامل لمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد شقيق.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين ملتزمة بالعمل نحو عالم أفضل للجميع، يمكن أن تتعايش فيه بسلام جميع الدول، صغيرة أو كبيرة. ويتطلب تحقيق مثل هذا التعايش السلمي بين الدول تقييد جميع البلدان لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإدارة السلمية للعلاقات بين الدول. كما أنه يتطلب تقييد جميع البلدان بسيادة القانون، بما يشمل القانون الدولي.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستدعم مجدداً دعماً كاملاً مشروع القرار A/66/L.4 ضدّ الحظر، وتحثّ جميع الدول الأعضاء على أن تفعل ذلك أيضاً.

**الرئيس:** قبل أن أعطي الكلمة للمتكلّم التالي، ونظراً للقائمة الطويلة من المتكلمين المدرجين في قائمتي، أود أن أقترح إغلاق قائمة المتكلمين لمناقشة هذا البند الآن. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

**السيد عبد العزيز (مصر)** (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن الـ ١٢٠ عضواً في الأمم المتحدة، الذين هم أعضاء في حركة عدم الانحياز.

يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية فيما بين الدول. وفرضه المتواصل ينتهك مبادئ المساواة في سيادة الدول، وعدم تدخل إحداها في الشؤون المحلية للأخرى وعدم التعرّض لها.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ظلّت دائماً ثابتة ضدّ هذا الحظر. وفي مؤتمر قمة الجنوب الثاني، الذي عُقد في الدوحة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه، ٢٠٠٥، رفض رؤساء دول وحكومات المجموعة رفضاً قاطعاً فرض قوانين وأنظمة ذات أثر يتجاوز الحدود الإقليمية، كما رفضوا جميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما فيها الجزاءات الأحادية ضد البلدان النامية. ودعوا إدارة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي ضدّ كوبا، الذي، بالإضافة إلى كونه أحادياً، ومخالفاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي - ولبدا حُسن الجوار - يُسبب لشعب كوبا خسائر مادية جسيمة وضرراً اقتصادياً كبيراً.

واليوم، تودّ مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد مجدداً موقفها الثابت منذ أمد طويل بشأن هذه المسألة الهامة، بالاقتراب من الإعلان الوزاري للاجتماع السنوي الخامس والثلاثين لوزراء خارجيتنا، الذي عُقد في مقرّ الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر:

”ويرفض الوزراء رفضاً قاطعاً فرض أي قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية ضد البلدان النامية، ويكررون التأكيد على الحاجة الملحة إلى إلغائها فوراً. ويؤكدون أن هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي فحسب، بل تهدد أيضاً بصورة

مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، وحُسن الحوار والثقة المتبادلة - وهي تطالب بنهاية فورية لها. وإننا نناشد جميع الدول مواصلة الامتناع عن الاعتراف بمثل تلك التدابير أو القوانين، ودعم مطالبه البلدان المتضررة بالتعويض عن أية أضرار أصابتها، نتيجة هذا الخرق لمعايير السلوك المتفق عليها دولياً.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً مطالبها جميع الدول الأعضاء باحترام المبدأ الأساسي للعدالة في العلاقات الدولية. كما تؤكد الحركة التزامها الثابت بالتمسك بجميع الأغراض والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وبمحافظة وتعزيزها، فضلاً عن ضمان قابلية البقاء المستمرة لجميع أحكام القانون الدولي، التي تشكل معاً جوهر عملنا المتعدد الأطراف، وتُلهم جهودنا الجماعية لصون السلم والأمن، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة، وضمن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

لقد زعمت إدارة الولايات المتحدة في الماضي أنها ستتصل الشعب الكوبي وتشاركه. لكنّه من المؤسف أنّ هذه الكلمات التي كانت مشجّعة يوماً ما لم تُترجم إلى أفعال محددة. فالتدابير العقابية المفروضة على الأمة الكوبية كلّها لا تزال قائمة، ومعها المعاناة الدائمة لشعبها الشجاع.

إنّ الأضرار المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الحصار ضدّ كوبا هائلة. وهي تُصيب جميع القطاعات الأساسية للاقتصاد، بما يشمل تلك الأكثر حيوية لرفاه الشعب الكوبي نفسه، مثل الصحة العامة والتغذية والزراعة، فضلاً عن النشاط المصرفي والتجارة والاستثمار والسياحة. ومن الصحيح أنّ كوبا أحرزت تقدماً بارزاً في مجالات عديدة، وبخاصة التعليم، والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين - ونحن نحیی الكوبيين على ما حقّقوه حتى الآن، على الرغم

أودّ أولاً أن أقدم تعازينا العميقة لحكومة تركيا وشعبها على الخسارة المأساوية في الأرواح، نتيجة الزلزال المدمر الذي ضرب الجزء الشرقي من تركيا قبل يومين. كما نقدّم تعازينا لحكومة وشعب المملكة العربية السعودية على رحيل صاحب السمو الملكي، الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود.

واسمحوا لي أن أوّجه ترحيباً حارّاً بالسيد برونو رودريغيز باريا، وزير خارجية كوبا، وأن أعرب له عن دعم الحركة وتضامنها الكاملين.

لقد كان لقاءنا الأخير هنا في القاعة منذ ١٢ شهراً، لدراسة ومناقشة البند الهامّ على جدول الأعمال "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وقد شهدت هذه الشهور الاستثنائية الـ ١٢ تغييرات غير متوقّعة وعميقة في أجزاء عديدة من العالم، وكلّها مُثارة بشوق شغوف إلى العدالة التي بقيت مُنكرة زمناً طويلاً جداً بلا مبرر. والحركة مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأنّ تطبيق مبدأ العدالة ينبغي ألاّ يقتصر على المستوى الوطني، بل ينبغي أن يمتدّ إلى المسرح الدولي أيضاً. كما ينبغي ألاّ يقتصر على حُكم العلاقات بين الأفراد، ولكن بين الدول الأعضاء كذلك.

ألم تُعلن شعوب الأمم المتحدة في ديباجة الميثاق عزمها على "تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة؟" ولهذا السبب تجد حركة عدم الانحياز أنه من المزعج جداً أن يبقى حناق الحصار الجائر وغير المبرر، الذي ظلّ سارياً منذ أكثر من نصف قرن، مشدوداً ضدّ أحد أعضاء الحركة، وأن تبقى التدابير الأحادية والقوانين القسرية مُعتمّدة ومنفّذة ضده.

إنّ الحركة ترفض رفضاً قاطعاً مثل هذه الانتهاكات الصارخة لتعددية الأطراف، وهي الانتهاكات التي تتناقض

الأكثرية الساحقة من المجتمع الدولي، التي ستصوّت اليوم مؤيدة لمشروع القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار على كوبا.

وقد أكدّ الرئيس باراك أوباما، أثناء خطاب تسلّمه جائزة نوبل للسلام في النرويج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أنّ "أفعالنا تؤثّر، ويمكنها أن تحني التاريخ باتجاه العدالة". وكان رئيس الولايات المتحدة قد أعلن قبل بضعة أشهر، أثناء زيارة لأمريكا اللاتينية في نيسان/أبريل، ٢٠٠٩، أنّ "الولايات المتحدة تسعى إلى بداية جديدة مع كوبا". واليوم، تحثّ الحركة الولايات المتحدة مجدداً على قرّن تلك الأقوال بالأفعال، عبّر رفعها سريعاً الحصار الجائر الذي تفرضه على كوبا، بحيث تجعل قوس التاريخ ينحني نحو العدالة في العلاقات الدولية، وتُمكنّ شعب كوبا الشجاع من الازدهار الكامل والتمتّع بسيادته واستقلاله وحقّه في تقرير المصير.

**السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية التي تؤيد البيانين اللذين ألقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز. ونودّ أن نوهّ بحضور معالي السيد برونو رودريغيز باريا، وزير خارجية كوبا.

وأودّ في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن بند جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/66/114). إنّ الجمعية العامة، على مرّ السنوات، أثناء تداولها بشأن هذا البند من جدول الأعمال، قد رفضت رفضاً قاطعاً وبأغلبية ساحقة فرض قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية. وأفريقيا تتشاطر الأفكار التي أعرب عنها المجتمع الدولي في معارضته المستمرة للجزاءات والحصار على كوبا.

من الصعوبات الجمة التي يواجهونها - لكننا نؤكد مجدداً أنّ الحظر المفروض يواصل إعاقة أوجه التقدّم الاقتصادي - الاجتماعي، ويُسبّب ضائقة اقتصادية غير ضرورية.

وعلاوة على ذلك، لهذا الحصار الأحادي الجانب أثر سلبي واسع على الشركات والمواطنين من بلدان ثالثة، بما ينتهك حقوقه السيادية. وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً قلقها العميق حيال التأثير المؤذي على بلدان أخرى، الناجم عن توسيع طبيعة الحظر الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، وهو ما نعتبره حُجّة مضافة لصالح الإنهاء الفوري لتلك الجزاءات التي لا أساس لها.

إنّ حركة عدم الانحياز مذهولة بسبب الإبقاء على مثل هذا الحصار الجائر وغير المرر، بينما صوّتت في العام الماضي ١٨٧ دولة عضواً في الأمم المتحدة مؤيدة القرار ٦/٦٥، الداعي إلى رفعه الفوري - وهو القرار التاسع عشر من نوعه الذي تتخذه الجمعية بشأن هذه المسألة. فلمّ الإبقاء على مثل تلك التدابير العقابية بينما تُظهر الأدلة أنّها تُعيق جهود كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة؟ ولمّ ينبغي للشعب الكوبي أن يواصل المعاناة بينما المجتمع الدولي مُجمّع تقريباً في اقتناعه بأنّ سبب معاناته غير مُبرّر وغير قانوني؟

وفي الحقيقة، ليس هناك أجوبة موثوق بها عن هذه الأسئلة، لأنّ الحصار المفروض على كوبا يتعذر، ببساطة، الدفاع عنه سياسياً واقتصادياً، والأهم هو أنه لا يمكن الدفاع عنه أخلاقياً. ولهذا الأسباب، فإنّ حركة عدم الانحياز تحثّ مجدداً الولايات المتحدة الأمريكية على التقيّد الفوري والكامل بجميع قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء فوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، كما تدعوها للإصغاء نهائياً وعلى نحو حاسم إلى إرادة

يتوافق مع المثل العالمية العليا للمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

وختاماً، أودّ أن أؤكد مجدداً معارضة أفريقيا للتدابير الأحادية الجانب التي تمسّ سيادة بلد آخر، بما في ذلك المحاولات لتوسيع تطبيق قوانين بلد ما خارج الحدود الإقليمية على بلدان أخرى ذات سيادة. وقد أكد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، أثناء اجتماعهم في مالابو، غينيا الاستوائية، في تموز/يوليه، الدعوة السابقة الموجهة من مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لأن ترفع الحصار الاقتصادي والتجاري، الممتدّ منذ أمد طويل وغير المبرّر، المفروض على كوبا، بما يُمكنها من التمتع بجميع التطلّعات المشروعة إلى تنميتها المستدامة.

ومرة أخرى، تطالب أفريقيا بالرفع الكامل والتامّ للجزاءات والحصار على كوبا.

### السيدة كوي - فيلسون (بليز) (تكلمت

بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، التي تؤيد أيضاً البيانين اللذين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز.

إنّ الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تُواصل تأكيد معارضتها التامة لفرض الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا، وهو حصار دأبت على معارضته الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي طوال السنوات الـ ١٩ الماضية. فالفرض الأحادي الجانب لقوانين تتجاوز الحدود الإقليمية على دول ثالثة، مناقض لنصّ ميثاق الأمم المتحدة وروحه، والحصار نفسه مناقض للمبادئ التي ناصرهما تقليدياً الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء: مبادئ تعددية الأطراف والقانون الدولي والسيادة والتجارة الحرة.

كما دعت الجمعية العامة جميع الدول، عملاً بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، إلى الامتناع عن نشر وتطبيق القوانين والتدابير التي لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، وتُضرب بسيادة دول أخرى، وبالمصالح المشروعة للكيانات أو الأفراد الخاضعين لولايتيها القضائية وبحرية التجارة والملاحة، فضلاً عن دعوتها تلك الدول إلى إلغاء تلك القوانين والتدابير أو إبطالها. ولا تزال دعوات المجتمع الدولي المتكررة في هذا الشأن بلا استجابة. وحصار الولايات المتحدة على كوبا، المؤسف والمأساوي والممتدّ لعقود، بما يشمل الجوانب المتجاوزة للحدود الإقليمية، لا يزال نافذاً.

وفي تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ آب/أغسطس، رفضت رفضاً قاطعاً أغلبية أعضاء الأمم المتحدة، بمن فيهم الأعضاء من القارة الأفريقية والكيانات المختلفة للأمم المتحدة، فرض الحصار على كوبا وطالبت برفعه.

وينبغي لكوبا والولايات المتحدة الأمريكية، بحكم تجاورهما، أن تكونا شريكتين طبيعيتين في الاتجار والتجارة والاستثمار. وبالنظر إلى العدد الكبير من الأمريكيين ذوي الأصل الكوبي، ينبغي لكوبا والولايات المتحدة أن تتمتعاً أيضاً بعلاقات حميمة وأخوية في الشؤون الاجتماعية والثقافية بين سكانهما. لكنّه من المؤسف أنّ يبقى الإمكان الكسب في تلك الروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين غير محقّقة.

ومهما كانت الجذور التاريخية لهذا الحصار المفروض على كوبا فيما بين الأجيال، فمن المؤكّد أنّ الوقت قد حان، في كون مُعوّلم ومتداعم، لأنّ تجد الأمم الشجاعة وُبعد الرؤية والشعور بالمواطنة والقيادة العالميتين، التي من شأنها أن تدفع بعزيمة التغلّب على الخلافات، وإذكاء التعايش بأسلوب

الجانب المتواصل على كوبا. وفي الحقيقة، يوضح التقرير أن هذا الحصار يؤثر حتى على كيفية أداء الأجهزة والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لأعمالها في كوبا.

لذا، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، إذ تؤكد مجدداً مواقف مجموعة الـ ٧٧ والصين، فضلاً عن حركة عدم الانحياز، ترى أن التواصل البناء والمفاوضات السلمية هما الوسيلة المقبولة الوحيدة لتوطيد السلام والاستقرار البعيد الأجل.

وقد لا توجد أية مسألة منفردة أصدرت بشأنها الأمم المتحدة مثل هذه البيانات المطردة والقوية والواضحة كما فعلت مع القرارات التي تُدين الحصار على كوبا. لكن الحصار يستمر في وجه استنكار دولي عارم. والتجاهل المتواصل لهذه القرارات يُشكّل وصمة على مصداقية الأمم المتحدة وكفاءتها. ولذلك، تؤكد الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية فكرة أنه يمكن استكشاف آليات إضافية لتنفيذ نصّ القرار، وتيسير العملية التي ستُنهي هذه اللامبالاة المستمرة بإرادة المجتمع الدولي.

وتبقى قسوة الحصار على الاقتصاد الكوبي مصدر قلق عميق للجماعة الكاريبية، والآثار الإنسانية على شعب كوبا، وبخاصة في مجالي الرعاية الصحية والغذاء، مثيرة للحنن بشكل خاص. وعدم قدرة كوبا على امتلاك المعدات الطبية وقطع الغيار وأدوية الجليل الأخير الضرورية، بسبب الحصار، ما انفكّ يضر بنظام الرعاية الصحية، حيث يبقى العلاج للشعب الكوبي مجانياً. ومع اشتداد العواصف والأعاصير التي يجلبها تغير المناخ وتواترها، وتعرّض كوبا جغرافياً لمثل هذه الكوارث الطبيعية، يصبح التأثير الإنساني لهذا الحصار حتى أكثر حدة.

وبالإضافة إلى ذلك، تتزايد استحالة حصول كوبا على مواد البناء والمعدات الثقيلة، بسبب الأحكام الصارمة

ومن الواضح أن الاستمرار العنيد للحصار منيح على الجوقة المطردة من الانتقاد الدولي، وعلى منطلق عالمٍ تغيّر بشكل لا يُقاس طوال خمسة عقود منذ فرض الحصار. فالخطر حتى الآن قد دام ٢٠ سنة أكثر من الحرب الباردة. كما دام أطول من فترات حُكم ثمانية رؤساء للولايات المتحدة الأمريكية، وحتى أكثر من فترة ولاية الرئيس الكوبي فيديل كاسترو. فأكثر من ٧٠ في المائة من الكوبيين الأحياء اليوم وُلدوا تحت الحصار. والجماعة الكاريبية تعتبر الحصار مفارقة لم تنجح إلا في المساهمة في معاناة أجيال من عامّة الكوبيين، وفي التصعيد غير الضروري للتوترات بين الولايات المتحدة وكوبا. فهو لا يُحقّق أيّ غرض قانوني أو سياسي أو أخلاقي مبرّر في القرن الحادي والعشرين.

إنّ الحصار العقابي مصدر قلق خاص للجماعة الكاريبية، التي تُشاطر شعب كوبا تاريخاً وثقافة وتضامناً وقرابة. وكوبا هي الدولة الأكثر سكاناً في منطقة البحر الكاريبي، وجزء لا يتجزأ من عملية البلدان الكاريبية. وللروابط الكاريبية مع كوبا أهمية تاريخية، تركزها أعوام من التعاون الفعّال على مختلف المستويات. وما برحت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تحافظ على علاقات وثيقة بكوبا، من خلال مجموعة واسعة من برامج التعاون في مجالات تشمل التجارة والرعاية الصحية والهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية. وتعتمد تنميتنا الإقليمية المستقبلية، في جوانب عديدة، على إنجازنا وتقديمنا الجماعيين. وفي هذا السياق، ليس الحصار مجرد إجراء عقابي ضدّ كوبا، بل هو عائق لتنميتنا الإقليمية المشتركة في منطقة البحر الكاريبي الأوسع.

ويُجمل تقرير الأمين العام لهذه السنة (A/66/114)

بشأن تنفيذ القرار المتعلق بهذه المسألة، أسوة بالتقارير السابقة في هذا الشأن، الردود التي وردت من الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء التي تتشاطر رؤية مشتركة للحصار الأحادي

وعلماء وقادة عالميين. ولبلدين تاريخ مفخرة واعتزاز، وهما مأهولان بشعبين ودودين ومنفتحين ومُجَبِّين. ولهذا، فعلى الرغم من تاريخ طويل من الآمال المتبددة، تبقى الجماعة الكاريبية متفائلة، تفاقلاً مشوباً بالحذر، بأن بداية جديدة ممكنة في العلاقة بين حكومتَي كوبا والولايات المتحدة. لكننا نعتقد أن رفع الحصار، لا نتيجة تفاوضية نهائية، شرط مُسبق لأي تقارب ذي جدوى بين البلدين. ومع أنه كان هناك مؤخراً بعض المؤشرات الإيجابية من المرونة، فقد ظلّ هناك أيضاً ما يُذكر بالتشدد الأحادي الجانب.

ويبقى لدينا الأمل بأن إعادة التزام الولايات المتحدة بتعددية الأطراف سيؤدي إلى استعداد متزايد للنظر في أفكار وشواغل أصدقائها وشركائها العالميين. وفي هذه المسألة، لا يمكن نقل الرأي العالمي بوسيلة أخرى أكثر إقناعاً أو اتساقاً. لذا، فإنّ ثقتنا بالتصريحات التي أدلت بها إدارة الولايات المتحدة مؤخراً تحمل معها توقعاً بأنه سيجري تصويب سريع لتلك الأخطاء التاريخية القليلة والأحادية الجانب المتبقية.

وفي إطار هذا السياق، تدعم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية دعماً ثابتاً مشروع القرار A/66/L.4 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

**السيدة ايتيموف** (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية):  
يسرني أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، بصفة بلدي رئيساً لمجموعة هذه المنظمة.

وفي البداية، لا يسعني إلا أن أعرب لتركيا عن مواساتنا وأعمق تعازينا في ما يتعلق بالزلازل المدمر الذي ضربها يوم الأحد الماضي، مُوقِعاً عدداً من الوفيات وخراباً واسعاً.

لبلدان المنشأ، والقيود على الشركات الواقعة خارج الولايات المتحدة. والآثار السلبية على الاقتصاد الكوبي ونموه ملموسة. فقد كلف الحصار كوبا أكثر من ١٠٠ مليار دولار منذ فرضه في عام ١٩٦٢ حتى الآن. وفي أعقاب الانهيار الجاري للاقتصادي العالمي، أصبحت التدابير الأحادية الجانب ضد كوبا الآن حتى أكثر قسوة وغير قابلة للدفاع عنها.

والجدير بالملاحظة أنه حتى فيما تكافح كوبا لسلسلة أخيرة مؤسفة من الكوارث الطبيعية والآثار المستمرة للأزمة الاقتصادية العالمية، فإنها تُواصل مساعدة بلدان أخرى في العالم النامي، بدءاً من البلدان الكاريبية المجاورة لها مباشرة. فآلاف الطلبة الكاريبيين يلتحقون بالجامعات الكوبية مجاناً؛ وآلاف آخرون خضعوا لعمليات جراحية وتلقوا مساعدة طبية مجانية في كوبا؛ وعالج أطباء وممرضون كوبيون الآلاف في بلدانهم. وقد استفدنا من الخبرة التقنية، وبرامج بناء القدرات والمساعدة في مجال الهياكل الأساسية، ومن السخاء المتفاني لدى الشعب الكوبي. ولم يُهدد شعب كوباً أحداً، فلا الحصار ولا آثاره الجانبية المؤذية منعا الكوبيين من مواصلة مد يد الصداقة والتضامن، حتى عبر الانقسامات الأيديولوجية. وبالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، نغتنم هذه الفرصة أيضاً لنشكر شعب كوبا على المساعدة الجمّة والمتفانية في أعقاب الزلزال المدمر في هايتي في العام الماضي.

وفي ضوء موقف كوبا الدوليّ السلمي والسخيّ والتعاوني، تؤكد الجماعة الكاريبية مجدداً دعمها لحقّ الشعب الكوبي في تقرير مصيره، بطريقة مفيدة لتنميته الاجتماعية والاقتصادية.

ولا تزال الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تحظى بعلاقات ودية مع كوبا والولايات المتحدة كليهما. فهاتان الجارتان - لا يفصل بينهما سوى ٩٠ ميلاً - أنجبتا باحثين

وأخيراً، إنّ منظمة التعاون الإسلامي، شأن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، تطالب برفع الحصار عن كوبا، وفقاً لمبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

**السيد كانسيلا (أوروغواي)** (تكلم بالاسبانية): يشرف وفد أوروغواي أن يتكلم بالنيابة عن دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي:

الأرجنتين، أوروغواي، باراغواي والبرازيل؛ ودولة جمهورية فتزويلا البوليفارية المنضمة إليها؛ ودول إكوادور، بوليفيا، بيرو، شيلي وكولومبيا المرتبطة بها.

وأود أن أرحب بحضور وزير خارجية كوبا، معالي السيد برونو رودريغيز باريا، بيننا.

لقد أنشئت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي على مبادئ التضامن والتكافل وحسن الحوار. ونعتقد أن التسامح هو الأساس الذي مكّن التقارب التاريخي للشعوب من جميع أرجاء العالم في قارتنا. وإننا مرتبطون بجزيرنا في أمريكا اللاتينية بالرغبة في العيش بسلام، وفي تعزيز التفاهم، والدفاع عن الاستقلال، والمساواة وسيادة الدول، وترسيخ احترام القانون الدولي. وهذه المثل، التي أرشدت تاريخياً العلاقات بين دول أمريكا اللاتينية ومجتمعها، واردة في ميثاق منظمة الدول الأمريكية.

ويؤسفنا أن تبقى سياسة الحصار على كوبا بلا تغيير. حتى أننا رأينا قيوداً متزايدة على المعاملات المالية لكوبا مع بلدان ثالثة. كما يؤسفنا أن تُعيق الاشتراطات مجدداً المسار نحو انفتاح أوسع للحوار المباشر.

وقد تلقى هذا المنتدى بإيجابية التدابير التي أعلنتها الإدارة الأمريكية في السنة الماضية، في ما يتعلق بتخفيف القيود على السفر والتحويلات المالية، بين أشياء أخرى، لأنها

واسمحوا لي أيضاً أن أنقل حزننا المشترك إلى المملكة العربية السعودية، في ما يتعلق بوفاة سمو الأمير الملكي سلطان بن عبد العزيز آل سعود، وليّ العهد، ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران.

كما أودّ أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره المُنَوَّن "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/66/L.4).

وكما يعلم الجميع، فمع أنّ الأمم المتحدة، ومُختَلَف المحافل الدولية والمنظمات غير الحكومية أعربت مراراً وتكراراً، على مدى زمن طويل، عن رفض المجتمع الدولي للجزاءات الأحادية الجانب، فإنّ هذه المسألة لا تزال مسألة أساسية على جدول أعمال الأمم المتحدة.

وإذ أخذ ذلك في الحسبان، لا يسعني إلا أن أتناول هذه المسألة مجدداً بالنيابة عن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك.

إنّ أنشطة منظمة التعاون الإسلامي تسترشد بمبادئ القانون الدولي، ونحن ندعم حقّ كل دولة في اتباع أسلوبها الذاتي المتميّز للتنمية. وفي هذا الصدد، تُدين مجموعة منظمة التعاون الإسلامي أية إجراءات أحادية الجانب تمسّ سيادة ومصالح دولة أخرى وشعبها. ونحن لا نتفق مع أية أنظمة خارجية تعتدي على تنمية أيّ بلد أو تُعيقها أو تؤخّرها، بما يشمل الميادين الاقتصادية والتجارية والمالية.

وتودّ منظمة التعاون الإسلامي أن تؤكد أنّ فرض القوانين التعسّفية الأحادية الجانب يناقض أنظمة وتوجيهات منظمة التجارة العالمية، التي تحظر اعتماد تدابير يُرجّح أن تُعيق التجارة والملاحاة الدولتين الحرتين، بما يُتيح أوسع شراكة ممكنة بين الجانبين.

إضافياً على إرادتها السياسية الثابتة في الدفاع عن مُثل الحرية والتضامن واحترام السيادة والقانون الدولي.

**السيد أحمد (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة. إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به من ممثّل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثّل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وها نحن نلتقي ثانية لتداول بشأن بند جدول الأعمال المُعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وطوال تلك السنوات، رفضت الجمعية تكراراً فرض القوانين والأنظمة ذات التأثير المتجاوز للحدود الإقليمية، وجميع الأنواع الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، التي تُضيرّ بتقدّم الشعوب وازدهارها في العالم أجمع.

كما دعت الجمعية الدول إلى احترام التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وإلى إلغاء وإبطال القوانين والتدابير التي لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية على دول أخرى. ومن المؤسف أنه على الرغم من رفض الجمعية العامة سنوياً لحصار الولايات المتحدة على كوبا، فإن هذا الحصار يبقى نافذاً نفاذاً كاملاً. ونحن نعتبر مثل هذا الإنفاذ بمثابة انتهاك للرأي العالمي، وعملاً يقوّض بشدّة التعددية ومصداقية الأمم المتحدة نفسها.

إنّ حصار الولايات المتحدة على كوبا، الممتدّ لأكثر من نصف قرن، حمل المعاناة القاسية للشعب الكوبي، وقوّض بشدّة تقدّم البلد وتنميته. وهذا الحصار، الذي يُرجّح أنه لا مثيل له في التاريخ، هو انتهاك لحقّ دولة ذات سيادة في التنمية، والتمتّع بحرية التجارة والاقتصاد والملاحة.

فنحن، المجتمع العالمي من جهة، نُطلق وعوداً طموحة في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وبالكفاح من أجل

كانت موجّهة بالاتجاه الصحيح. لكنّ تلك التدابير لم تجلب معها تغييراً هاماً في سياسة الحصار؛ إنها غير كافية، وذات مجال محدود.

إنّ دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والدول المرتبطة بها، تعتبر الحصار على كوبا مخالفاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويناقض أحكام القانون الدولي، وبخاصة المساواة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون المحلية، والتسوية السلمية للتراعات، ومعايير النظام التجاري المتعدد الأطراف، الذي يربط بين أعضاء منظمة التجارة العالمية.

وهذا الحصار، المناقض لمبادئ العدالة وحقوق الإنسان، يُشكّل عقاباً جماعياً يؤدي إلى أوجه نقص ومعاناة للسكان، ويحدّ من التنمية ويؤخرها ويُصيب الاقتصاد الكوبي بأضرار بالغة.

إنّ الدول الأطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والدول المرتبطة بها، ترفض التدابير الأحادية الجانب والمتجاوزة للحدود الإقليمية من حيث المبدأ. فنحن نُدين تطبيق التدابير القسرية الأحادية الجانب التي تخلّف التجارة الحرة، وتُسبب أضراراً غير قابلة للمعالجة، برفاه الناس وتُعيق عمليات التكامل الإقليمي.

والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها، إذ تُعيد تأكيد دعمنا الثابت لمشروع القرار A/66/L.4، فإنها تؤكد التزامنا بتعددية الأطراف بوصفها وسيلة مشروعة للتسوية السلمية للتراعات، ومساراً فعّالاً في توثيق التعاون والتفاهم الدوليين بين الشعوب. فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا مثال على السياسات التي عفا عليها الزمن، والتي لا مكان لها اليوم. وباعتماد الجمعية لمشروع القرار هذا، فإنها ستعطي دليلاً

وهناك إمكانية كبرى لتوثيق الروابط الاقتصادية والتجارية بين كوبا والولايات المتحدة. وباستفادة الولايات المتحدة من الفرص المحدودة بموجب قانون الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٠، لإصلاح الجزاءات التجارية وزيادة الصادرات، أصبحت أكبر مصدرٍ للمنتجات الزراعية إلى كوبا. وجهود الكونغرس في الولايات المتحدة لتخفيف الحصار أو رفعه، يعطي المزيد من المصدقية للقرارات السنوية للأمم المتحدة، الداعية إلى رفع حصار الولايات المتحدة عن كوبا. وتبقى اتصالات الشعب - إلى - الشعب بين البلدين مكبّلة بشدة.

والخطوات التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير للحدّ من القيود على السفر والتحويلات المالية إلى كوبا تطورات إيجابية. لكنّ الولايات المتحدة لا تزال بعيدة عن إحداث تغيير جوهري في مجموعة القوانين والأحكام التي تُشكّل إطار الحصار على كوبا. فلا يزال هناك الكثير ممّا يجب عمله.

وتنضمّ الهند إلى الدول الأخرى في المطالبة بنهاية فورية لحصار الولايات المتحدة على كوبا. وهي تدعم مشروع القرار (A/66/L.4) الذي سيقدمه ممثل كوبا قريباً.

**السيد أرولاردي نخادا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أودّ أن أبدأ بالقول إنّ بوليفيا تؤيّد البيانات التي أُلقيت بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

لقد انتهت الحرب الباردة في عام ١٩٨٩، وتلاشى الخوف من حرب نووية، لم يكن مُقدراً لها أن تكون الأكثر تدميراً على الإطلاق فحسب، بل أن تكون الحرب الأخيرة أبداً، لأنّها كانت ستؤدي إلى زوال البشرية. لكننا اليوم نجد أنفسنا في مواجهة تهديدات أخرى، مثل تغيير المناخ، الذي يبعث في قلوبنا خوفاً مماثلاً.

كرامة الإنسان وتحقيق النموّ العادل، ولكن عندما يحين وقت العمل، نفعل نقيض ما نعد به تماماً. فقد حرم الحصار شعب كوبا من الحياة الكريمة والمستويات الأساسية للمعيشة. فيجب أن يكون صوت الأفعال أعلى من صوت الأقوال.

لقد أضرّ الحصار، ولا سيّما من خلال آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية، بالازدهار الاقتصادي للشعب الكوبي. والتباطؤ الاقتصادي العالمي، إلى جانب الأسعار المتصاعدة للمواد الغذائية والطاقة، زاد المسائل سوءاً. لقد حرّم الحصار كوبا من الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة، والاستثمار، والتكنولوجيا والخدمات المالية، وإلى المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية والرياضية. وتعيّن على كوبا أن تدفع تكلفة إضافية باهظة لاستيراد المنتجات والتكنولوجيا والخدمات من بلدان ثالثة تقع على بُعد آلاف الكيلومترات.

إنّ التطبيق المتجاوز للحدود الإقليمية، لحصار الولايات المتحدة، قد أحبط الاستثمار ونقل التكنولوجيا والتجارة وأشكّالاً أخرى من المعاملات التجارية بين كوبا وبلدان ثالثة. وحظر التكنولوجيا والدعم العلمي المتعلق بها، ولا سيّما من خلال التطبيق المتجاوز للحدود الإقليمية للحصار، أضرّ بشدة على الرعاية الصحية، وهي جزء أساسي من الالتزامات المشمولة في الأهداف الإنمائية للألفية في كوبا. كما أنه قوّض قدرة كوبا على تقديم المساعدة الصحية للبلدان النامية، بصفتها جزءاً من التعاون بين بلدان الجنوب.

وتقرير الأمين العام بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر (A/66/114)، يوضح الأثر المؤذي الذي تركه الحصار على الجهود الدولية لإحراز التقدّم الاجتماعي - الاقتصادي في كوبا. وقد لاحظ منسّق الأمم المتحدة المقيم في هافانا التكلفة الباهظة والتأثير السلبي للحصار على التعاون الإنساني والإنمائي الذي تنفذه منظومة الأمم المتحدة في كوبا.

لهذه الأسباب جميعاً، تشكر دولة بوليفيا المتعددة القوميات الأمين العام على تقريره المؤرخ ١٦ آب/أغسطس (A/66/114)، وتدعم دعماً كاملاً مشروع القرار المشمول في الوثيقة A/66/L.4.

### السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

اسمحوا لي أولاً، وقبل كل شيء، أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصّل (A/66/114) بشأن هذه المسألة، التي تسلّط الضوء مجدداً على الرفض الواسع من المجتمع الدولي للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. فللمرة العشرين على التوالي، تعود حكومة المكسيك إلى هذا المنتدى، لتكرر معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا، ولتؤكد معارضتها لاستخدام التدابير القسرية التي تنتهك القانون الدولي، والتي، لذلك، ليس لها أساس في ميثاق الأمم المتحدة.

إنّ تطبيق تدابير أحادية الجانب تتجاوز حدود الولاية الإقليمية في بلدان ثالثة يؤدي إلى عواقب إنسانية وخيمة، تُناقض بشكل صارخ الأهداف التي يُفترض أنّها تُلهمها. كما تُشكّل تلك التدابير رفضاً للتفاوض والدبلوماسية والحوار، بصفتها الوسائل الملائمة لحلّ النزاعات بين الدول.

وقد وثقت أجهزة وكيانات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة الآثار السلبية للحصار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا، مثلما فعل تقرير الأمين العام. فآثاره الضارة واضحة في معاملات كوبا الاقتصادية والتجارية والمالية. إنه يضر بقطاعات حسّاسة تؤثر تأثيراً مباشراً على حياة الناس، كما أن له انعكاسات سلبية على بلدان ثالثة، نظراً لصعوبة التفاعل مع كوبا في أنشطة اقتصادية واجتماعية عديدة.

وها نحن اليوم في الأمم المتحدة، نناقش مرارة طعم الحرب الباردة، التي لا نستطيع حتى الآن أن نستسيغ استمرار وجودها. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، ١٩٦٣، خاطب الرئيس كينيدي مواطني برلين، ليخبرهم أنّهم يعيشون في جزيرة حصينة من الحرية. وقد تمّ الدفاع عن تلك الجزيرة بجميع الموارد التي وفّرها حصار سعى إلى تقويض مقاومة المدينة، وجرى التغلب عليه بإنشاء جسر جويّ نظّمته الدول الغربية. ولا نفهم كيف يمكن لبلد أدان الحصار بمثل تلك القوة ذات يوم، أن يتمسك اليوم بمواصله حصار لعقود من الزمن على جمهورية كوبا الشقيقة.

لذا، نوّد إعادة صياغة عبارات الرئيس كينيدي للشعب الكوبي الحبيب، الذي يقاوم حصار الولايات المتحدة. فقد كانت العبارة الرمزية للحرية آنذاك "إنني برليني". ونحن نقول للشعب الكوبي إنّ العبارة الرمزية للدفاع عن الحياة في القرن العشرين هي "إنني كوبي". فلا يمكن إلّا لشعب بطل، مصمّم على عدم التحلي عن حقّه في السيادة واختيار مصيره بحرية، دون تدخّل أجنبي، مثل الشعب الكوبي، أن يجسّد هذا الطموح وتلك القدوة لأجيال المستقبل.

وعبارة "إنني كوبي" تعني بالنسبة إلينا شعوب العالم الحرّة، ورمزاً للكريياء في زماننا. ومن المؤكّد أنه منذ أن فرضت الولايات المتحدة الحصار على كوبا، أصبحنا جميعاً في هذه القاعة كوبيين، باستثناء قلة ضئيلة. وأولئك الذين يدعون أنّهم مدافعون عن الديمقراطية، لا يُدركون الديمقراطية الموجودة هنا، في إطار الأمم المتحدة. فكم مرة إضافية سيكون علينا أن نصوّت ضدّ الحصار لكي يوقّف؟ وكم مرة إضافية سيكون على العالم أن يُخبر الولايات المتحدة عن رأيه في الحصار، بدون أن يُلبّي أيّ مطلب من مطالبنا؟ وإذا كنّا نؤمن بالديمقراطية حقاً، فهبّا نبدأ بتنفيذ إرادة البلدان الممثّلة هنا في القاعة.

آل سعود، وكذلك للحكومة التركية بشأن الزلزال الذي خلف قدرا كبيرا من الموت والدمار.

ونودّ أن نرحب بحضور وزير خارجية كوبا، معالي السيد برونو رودريغيز باريا، لهذا الاجتماع.

لقد وجهت الدول الأعضاء نداء يكاد يكون عالميا في هذا المنتدى لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي استهدف طوال أكثر من ٥٠ عاماً تقييد حقّ الشعب الكوبي في تقرير مصيره. وهذا دليل قاطع على ضرورة الدفاع عن مبادئ الاستقلال السياسي التي تركز عليها المنظمة. ومن المخزي أن من ينتهكون القانون الدولي بصورة متكررة يتجاهلون هذا النداء عاما تلو الآخر.

ونحن نؤكد مجددا رفض فتزويلا الشديد لتطبيق أي تدابير أحادية الجانب ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية وتنتهك قواعد ومبادئ القانون الدولي. ونؤيد الإعلانات المختلفة الصادرة في هذا الشأن عن منظمات عديدة في جميع أرجاء العالم.

وبهذه المناسبة، لا يمكننا أن ننسى المواطنين الكوبيين، خيراردو هرنانديز ورامون لاباتينو وأنطونيو غيريرو وفرناندو غونزاليس لوريت، الذين لا يزالون محتجزين في الولايات المتحدة بسبب حمايتهم لوطنهم من هجمات إرهابية محتملة؛ وبالمثل، رينيه غونزاليس الذي أُطلق سراحه، ولكنه أرغم على البقاء في هذا البلد بموجب نظام جائر للإفراج مع المراقبة. وتاماً، مثلما نطالب، بأشدّ العبارات، بإنهاء الحصار المفروض على كوبا، فإننا نطلب أيضاً الإفراج عن أولئك الأبطال الأربعة الباقين في السجن. فاحتجازهم المستمرّ يتناقض مع الحرية التي يتمتع بها إرهابيون معترفون بجرمهم، مثل لويس بوسادا كاريلس، في الولايات المتحدة. ونحن ننادي بالسماح لرينيه غونزاليس بالعودة إلى وطنه ولم شمله بأسرته.

لذلك، أيدت المكسيك جميع المبادرات المناهضة للحصار والتدابير الأحادية الجانب ذات الصلة، في كل من الجمعية العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفي منظمات أخرى مثل منظمة الدول الأمريكية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي ومجموعة ريو. وسواصل دعم إشراك كوبا في آليات الحوار والتبادلات الاقتصادية والتجارية والمالية العالمية، تماشياً مع إرادة ذلك البلد وقراراته السيادية، بغية تعزيز التعاون والتنمية.

وروابطنا الوثيقة مع كوبا والشعب الكوبي، فضلاً عن قناعتنا الذاتية، تجعلنا نتفهم الضرورة الملحة لإنهاء الحصار. ويجب ألا ننسى أن الجزاءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية المفروضة على الدول يتعين ألا تنشئ إلا عن قرارات أو توصيات مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

وتبقى التعددية في نظر المكسيك أفضل السبل لحلّ النزاعات وكفالة التعايش السلمي بين الدول. والحالة المعروضة علينا اليوم، أي رفض المجتمع الدولي بالإجماع عملياً، تُثبت أننا على حق. ولهذا السبب، ستؤيد المكسيك، كما فعلنا دائماً، مشروع القرار المقدم لكي ننظر فيه خلال هذه الدورة.

**السيد فاليريو بريسينو** (جمهورية فتزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إن جمهورية فتزويلا البوليفارية تؤيد البيانات التي أدلى بها الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والممثل الدائم لأوروغواي بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

ونودّ أن نقدّم تعازينا لحكومة المملكة العربية السعودية في وفاة وليّ العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز

تقديرات متحفظة، بلغت الأضرار الاقتصادية المباشرة، الناجمة عن الحصار حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أكثر من ١٥٤ ١٠٠ بليون دولار.

وسيرتفع هذا الرقم ليصل إلى ٢٣٩ ٥٣٣ بليون دولار إذا أعيد حسابه على أساس تضخم أسعار التجزئة في الولايات المتحدة. وفي مواجهة الحصار والآثار الاقتصادية والاجتماعية الرهيبة المترتبة عليه، تمضي كوبا والشعب الكوبي البطل قدما في اتباع سياسة تعاونية كريمة مع بلدان الجنوب الأخرى.

ولذلك يمثل هذا الحصار دون أدنى شك إنكارا متكررا من جانب واحد، بواسطة دولة عضو موقعة على ميثاق الأمم المتحدة، للحق في التنمية لدولة عضو أخرى وشعبها، دون أن تقوم الدولة التي تتعرض للهجوم بأي أعمال عدائية ضد الدولة المعتدية. وفي بيئة دولية تتسم بالتهديدات المتواصلة لسيادة الدول وتتعرض باستمرار للأخطار، حيث تهدد الانتهاكات المنتظمة للقانون الدولي للعلاقات الأخوية والتعاونية بين الشعوب، يصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن نطالب بإنهاء هذا الحصار المخزي المفروض على كوبا.

لقد آن الأوان لإنهاء الأخذ بالمعايير المزدوجة في تطبيق العدالة الدولية. إننا لا نستطيع أن نسمح بالحط من كرامة الضعفاء لكونهم ضعفاء، أو أن نتسامح إزاء الانتهاكات التي يرتكبها امبرياليو الشمال. هذه هي مطالب شعوب العالم، التي رددتها حكومة فنزويلا البوليفارية. لقد آن الأوان لسماع الصرخة العالمية التي تطالب برفع الحصار المفروض على الشعب الكوبي البطل. ولذلك تؤيد فنزويلا بأشد العبارات اعتماد مشروع القرار A/66/L.4، الذي يؤكد ضرورة إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ومع أن إدارة الولايات المتحدة تحاول إقناع الرأي العام الدولي بأنها تشجع التغيير في سياساتها تجاه كوبا، فإن الحصار على الجزيرة لا يزال على حاله.

إن قانوني توريتشلي وهيلمز - بيرتون، اللذين بمنعان التجارة بين كوبا وشركات الولايات المتحدة وفروعها في بلدان ثالثة، لا يزالان نافذين. وكذلك هو شأن التهديد بفرض جزاءات على أصحاب الأعمال الحرة الذين قرروا الاستثمار في كوبا، مستفيدين من سياسة حرية المشاريع التجارية التي تدافع عنها إدارة الولايات المتحدة دفاعاً شديداً. ولم يتخذ الرئيس باراك أوباما أي تدابير لتخفيف الحصار التجاري، وبعضها لا يتطلب إذنا من الكونغرس لتنفيذه.

والحصار المفروض على كوبا ليس مجرد أداة مستخدمة ضد حكومة. بل إن له، على النقيض من ذلك، آثارا بالغة على الحياة اليومية للنساء والرجال والأطفال والمسنين، وهو يمثل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان لشعب ذي كرامة وسيادة.

ويؤثر الحصار سلباً على نوعية حياة المرضى الذين يجب عليهم أن يعيشوا بدون أدوية أو إمكانية الاستفادة من المعدات العالية التقنية، التي تمنع إدارة الولايات المتحدة بيعها في الجزيرة. كما أن آثار الحصار ملموسة في العقبات التي يواجهها الشعب الكوبي في ممارسة حقه الأساسي في السكن، لأنه يمنع استيراد مواد البناء اللازمة لإحلال أو إصلاح العدد الهائل من المباني والمساكن المتضررة من الأعاصير.

وفي كل سنة، يسبب الحصار خسائر بملايين الدولارات للصناعات الأساسية في كوبا - صناعة السكر وصناعة الحديد والفولاذ والآلات وفي قطاع السياحة. وكل ذلك يؤثر على نوعية حياة الشعب الكوبي. وبحسب

والتعليم، بالإضافة إلى حقه في البقاء والتنمية، كما تؤثر في العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية العادية بين كوبا والبلدان الأخرى. ويواجه المجتمع الدولي حاليا تحديات متعددة وخطيرة، من قبيل الأزمة المالية وأزميتي الغذاء والطاقة وتغير المناخ، التي تجعل فرض الجزاءات والحصار على كوبا أمرا غير معقول أكثر من أي وقت مضى. ويعلو مدويا صوت الدعوة التي يوجهها المجتمع الدولي إلى حكومة الولايات المتحدة لتغيير سياستها ورفع الحصار المفروض على كوبا وتطبيع العلاقات الثنائية معها.

تؤمن حكومة الصين دائما أنه ينبغي للبلدان أن تطور علاقتهما الثنائية على أساس التمسك بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام حق البلدان الأخرى في أن تختار بشكل مستقل نظامها الاجتماعي ومسار التنمية الخاص بها. وتعارض الصين فرض أية جزاءات من جانب واحد ضد بلدان أخرى باستخدام الوسائل العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الوسائل. وفي الوقت نفسه، تحترم الصين بشدة قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتنفيذها. وتقيم الصين وكوبا علاقات اقتصادية وتجارية عادية فيما بينهما، كما توجد علاقات طبيعية بين شعبيها. ويزداد التعاون الودي ذو النفع المتبادل بين بلدينا في مختلف المجالات. وهذا لا يجري وفقا لرغبة كلا الشعبين فحسب، بل إنه يفرض أيضا إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا.

وفي عالم اليوم، يمثل الحوار وتبادل الآراء والتعايش في وئام الاتجاه العام في العلاقات الدولية. وقد أصبحت المعاملات التي تجري على قدم المساواة بين البلدان تشكل الاتجاه السائد. وفي مواجهة الاختلافات، يشكل الحوار الذي يجري على قدم المساواة والتشاور الودي أفضل السبل لتسوية النزاعات. وتعرب الصين عن أملها في أن تقيد الولايات المتحدة بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بالترحيب بتقرير الأمين العام عن هذا البند من جدول الأعمال (A/66/114).

يؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

طوال ١٩ سنة متتالية، اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والتي تحث جميع البلدان على الامتثال لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وإلغاء أو إبطال أية قوانين أو تدابير تتجاوز الآثار المترتبة عليها الحدود الإقليمية بما يضر بسيادة الدول الأخرى، والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القانونية، وحريتها في الاتجار أو التفاوض.

ومع ذلك فإنه لم تنفذ للأسف تلك القرارات بشكل فعال على مدار السنين، ولم يتم بعد رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولا تنتهك هذه الممارسات بشدة أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة فحسب، بل تلحق أيضا خسائر اقتصادية ومالية هائلة بكوبا. ووفقا للأرقام المشار إليها في تقرير الأمين العام، فإنه بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ تجاوزت الخسائر الاقتصادية التي لحقت بكوبا، والناجحة مباشرة عن الحصار ٩٧٥ بليون دولار.

ويعوق فرض الجزاءات والحصار على كوبا بشدة الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي للقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلبية الأهداف الإنمائية للألفية. وتنتهك الجزاءات والحصار حقوق الإنسان الأساسية للشعب الكوبي في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية

الدول، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى.

من الحقائق الراسخة أن الحظر يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي الكوبي ويعرقل تنميتها الاجتماعية والبشرية. وفي ذلك الصدد، يتسبب الحظر المفروض على كوبا في إلحاق خسائر مادية وأضرار اقتصادية ضخمة بهذا البلد، ويخلق مصاعب اقتصادية تزيد من تفاقمها الآثار الضارة المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية، بالإضافة إلى أزمي الطاقة والغذاء، التي تقوض بشكل خطير الجهود التي تبذلها كوبا من أجل تحسين مستواها الإنمائي. كما أن ذلك قد أضر بشبكات الأمان القائمة على الأغذية للحكومة الكوبية، وهي عامل أساسي لكفالة الأمن الغذائي للأسر المعيشية، كما ذكر الأمين العام في تقريره.

وبحسب تقديرات الحكومة الكوبية، التي أكدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الخسائر التراكمية، المباشرة منها وغير المباشرة، التي لحقت بالاقتصاد الكوبي خلال ٥٠ عاماً تفوق ١٠٠ بليون دولار.

وتمشيا مع الموقف الثابت لحركة عدم الانحياز إزاء هذه المسألة، فإن الجزائر ترفض اللجوء إلى التدابير الاقتصادية القمعية وتطبيق القوانين خارج إقليم الدولة على البلدان النامية، وتناشد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا وذلك تمسحاً مع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة سنوياً بهذا الشأن.

وبناء على ما سبق، فإن الجزائر ستؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/66/L.4 والذي قدمته كوبا.

**السيد ماشاباني** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):  
بداية، تود جنوب أفريقيا أن تؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلو الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومصر باسم حركة

الجمعية العامة ذات الصلة، وأن تنهي الحصار الذي تفرضه على كوبا بأسرع وقت ممكن. كما تأمل الصين في أن يستمر تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا من أجل تعزيز الاستقرار في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وستصوت الصين مرة أخرى لصالح مشروع القرار (A/66/L.4) الذي قدمته كوبا تحت هذا البند من بنود جدول الأعمال.

**السيد بن مهدي** (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الجزائر البيانات التي تم الإدلاء بها بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمجموعة الأفريقية. وأود أن أرحب وأنوه بوجود سعادة السيد برونو رودريغيث باريبا، وزير خارجية كوبا، هنا في هذه القاعة.

وتود الجزائر أن تعرب مرة أخرى عن عميق قلقها إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد على كوبا لمدة نصف قرن حتى الآن. ويظهر استمرار قيام الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الجمعية العامة سنوياً، باعتماد قرار مماثل يدعو إلى رفع الحظر المفروض على كوبا، الرغبة العميقة لدى المجتمع الدولي في إنهاء هذا الوضع الذي طال أمده.

تدين الجزائر دائماً، وفقاً لمبادئ سياستها الخارجية، فرض الإجراءات أحادية الجانب، والقوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي تعرقل التنمية في أي بلد، وجميع التدابير الاقتصادية والتجارية القسرية - من قبيل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي يتعارض بوضوح مع القانون الدولي وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تحترم كل دولة عضو مبادئ الميثاق، بما في ذلك بصفة خاصة المساواة في السيادة بين

تشعر جنوب أفريقيا بقلق بالغ إزاء اتساع نطاق الطابع المتجاوز للحدود الإقليمية للحصار المفروض على كوبا، وترفض التدابير الرامية إلى تشديده وكذلك كل التدابير الأخرى التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة مؤخرا ضد شعب كوبا.

يدين وفدي مصادرة الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير لمبلغ يزيد على ٤,٢ مليون دولار كان الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والمalaria قد خصصه لتنفيذ مشاريع تعاونية في كوبا.

ونؤيد مضمون البيان الصحفي المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر والصادر عن البعثة الدائمة لجمهورية كوبا لدى الأمم المتحدة بشأن تشديد الجزاءات واضطهاد مواطنين ومؤسسات وشركات خارج نطاق الحدود الإقليمية في بلدان أخرى تقيم علاقات اقتصادية وتجارية ومالية وعلمية وتقنية مع كوبا. ويعارض وفدي بقوة الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة بفرض غرامات على المؤسسات المصرفية الأجنبية التي تنفذ عمليات في كوبا.

يحمل شعب جنوب أفريقيا، وأفريقيا عموماً، ذكريات عزيزة لإسهامات كوبا البطولية في حركات الكفاح ضد الاستعمار والقهر والفصل العنصري. وتقوم جنوب أفريقيا حالياً، في محاولة لتعزيز التجارة مع كوبا، بوضع اللمسات النهائية لاقتراح بفتح خط اتئمان بحوالي ١٠ ملايين دولار لصالح كوبا في خطوة ستمثل تقدماً كبيراً في علاقات التعاون التجاري وستؤكد من جديد التزام جنوب أفريقيا ودعمها المتواصل لكوبا.

يقرُّ المجتمع الدولي بالعمل المتميز لكوبا في مجالات الصحة والتعليم والتكنولوجيا الحيوية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأفريقيا وفي العالم المتخلف النمو بشكل خاص وفي العالم بأسره على وجه العموم. والحصار يخنق

عدم الانحياز، وكينيا باسم مجموعة الدول الأفريقية. وينوه وفدي بحضور صاحب المعالي السيد برونو رودريغيز باريا، وزير خارجية كوبا، لجلسة الجمعية العامة هذه.

كانت مسألة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ولا تزال، مشكلة مستمرة للأمم المتحدة على الرغم من النداءات العديدة لإفئائه. ولا أدلّ على أن الوقت قد حان لرفع ذلك الحصار من نتيجة الاقتراع المسجل للجمعية في دورتها السابقة (انظر القرار ٦/٦٥) بأغلبية ١٨٧ صوتاً مقابل صوتين. لا بد من أن تنتهي المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي لا توصف، الواقعة على السكان المدنيين في كوبا الذين يتحملون وطأة هذا الظلم. وينظر وفدي إلى الحصار المستمر على أنه انتهاك فاضح لمبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وعلاوة على ذلك، فإن الحصار يشكل انتهاكاً للقانون الدولي كما أن فرضه يظهر تجاهلاً للمبادئ السامية والملزمة التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة.

لذلك، وعلى تلك الخلفية، انضمت جنوب أفريقيا بصورة متكررة إلى أغلبية البلدان التي تعارض الحصار بجميع جوانبه والتدبير الأحادي الجانب للولايات المتحدة الأمريكية. ومرة أخرى، تكرر جنوب أفريقيا تأييدها لرفع الحصار المفروض على كوبا.

ومما يزيد الحالة تعقيداً الأزمة المالية والاقتصادية وأزمتا الطاقة والغذاء، بالإضافة إلى تحديات تغير المناخ التي أثرت على العديد من البلدان، بما فيها كوبا. إن الحصار يعوق على نحو مباشر التعافي الاقتصادي في كوبا ويؤثر سلبي على التجارة والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر فيها والتحويلات المالية إليها. ويُتوقَّع أن تتجاوز الأضرار التي تلحق بالاقتصاد الكوبي ٩٧٥ بليون دولار مستقبلاً.

القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهي تعوق تنمية العلاقات الودية بين الدول. ذلك أن القاعدة التي تقوم عليها هذه السياسات والتدابير تنتهك حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يشمل، في جملة أمور، حق اختيار نظمها السياسية وطريقها نحو التنمية.

لا تزال للقيود المفروضة على التجارة والمال بل وحتى على السفر آثار غير قانونية خطيرة متجاوزة للحدود الإقليمية على سيادة دول أخرى ومصالحها الاقتصادية المشروعة ذات الصلة بأشخاص يخضعون لولايتها القضائية، وعلى حرية التجارة والملاحة والجهود الرامية إلى إنشاء هيكل اقتصادي عالمي يقوم على العدل والمساواة، وهو أمر ضروري لرخاء جميع الأمم. تقدّر حكومة كوبا الخسائر والأضرار التي يلحقها الحصار بالشعب الكوبي بحوالي تريليون دولار. إنه لرقم مذهل، إلا أن المعاناة التي يسببها الحصار للشعب الكوبي أكبر من الأرقام وأعمق خاصة بالنسبة للنساء والأطفال.

لقد دفع هذا أيضا رؤساء دول وحكومات الدول الأيبيرية - الأمريكية إلى الدعوة إلى إنهاء الحصار. وفي الوثيقة الختامية للقمة الخامسة عشرة لحركة عدم الانحياز، المعقودة في مصر عام ٢٠٠٩، إلى

”التأكيد مرة أخرى على ندائهم الموجه إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا والذي يتسبب لشعب كوبا بخسائر وأضرار اقتصادية هائلة علاوة على كونه انفراديا ويتنافى وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار.“

إن المناقشة التي نحن بصددتها والإجراء الذي ستخذه الجمعية العامة اليوم يتسقان مع الرغبة في التعاون والحوار التي

هذه الإسهامات الممتازة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعطّل مساعي تحسين حياة الفقراء.

تناشد جنوب أفريقيا جميع الدول الأعضاء أن تؤيد رفع الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة على كوبا وأن تمتنع عن الاعتراف بالتدابير والقوانين الأحادية الجانب ذات الطابع التعسفي والتي تستخف بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

**السيد لي هواي تروونغ (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية):**

تناقش الجمعية العامة للعام العشرين على التوالي ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وللسنة العشرين على التوالي أيضا، ستعتمد الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، في ختام اجتماع اليوم، قرارا آخر بشأن هذه المسألة محل الاهتمام المشترك. وفي هذا الصدد، فإن وفدي يؤيد البيانيين اللذين أدلى بهما ممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز. ولطالما استمعنا إلى نداءات لكي نتخذ الأمم المتحدة والدول إجراءات عاجلة بشأن مسائل هم المجتمع الدولي. وبعد ٢٠ عاما متتالية من الطلب الصادر عن الجمعية العامة على خلفية نصف قرن من الحصار، من الواضح أن رفع الحصار هو إحدى تلك المسائل.

تشاطر فييت نام المجتمع الدولي رأيه بضرورة إنهاء الولايات المتحدة حصارها على كوبا، تلك الدولة ذات السيادة والمحجة للسلام، وذلك استنادا إلى الأسباب القانونية والسياسية والاقتصادية القوية القائمة، وكذلك إلى الأسباب الإنسانية التي كثر الحديث عنها في هذه الأيام.

وكما تؤكد قرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة، فإن السياسات والتدابير المتخذة تنفيذا للحصار على كوبا، بما في ذلك ما يسمى قانون هيلمز - بيرتون، تناقض

وجزر غرينادين تؤيد بلا تحفظ المواقف التي أعرب عنها ممثلو كل من حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين والجماعة الكاريبية بالدعوة مجدداً إلى إنهاء هذا الحصار الجائر وغير الأخلاقي وغير القانوني.

لقد فشل الحصار، بكل المقاييس تقريباً، فشلاً ذريعاً. إنه لم يخدم غرضاً سوى معاناة الشعب الكوي وإيجاد خلفية شوفينية لحفنة من السياسة الانتهازية الذين يضعون مصالحهم الانتخابية الشخصية فوق التزاهة والقانون الدولي وثقل الإداة العالمية الساحقة.

نحن اليوم مطالبون بأن نسأل أنفسنا: ما موقع هذا الحصار في عالمنا الحديث؟ وفي عالم مترابط وذو حدود مفتوحة تكفل حرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، كيف يتسنى لدعاة ومهندسي العولمة سن تشريع يقضي بعزل دولة، أو فرض قيود تتجاوز الحدود الإقليمية على التجارة والتجارة العالمية وحركة الأشخاص؟ كيف يجوز لناخي مقاطعة واحدة أو دائرة واحدة أو بلد واحد تحديد حمولة سفينة أو خط سيرها وهي تبحر إلى المياه الكويية ومنها، أو الطريقة التي تدير بها المصارف والمؤسسات التجارية في بلدان أخرى أعمالها مع كوبا؟

إن سان فنسنت وجزر غرينادين، بوصفها بلداً نامياً يعتمد اعتماداً كبيراً على التحويلات المالية ويتضرر، دون ذنب، من انهيار الاقتصاد العالمي، ترى، قسوة تستعصي على الفهم، في محاولة أي دولة تحديد المبلغ الذي يمكن لأحد أفراد الأسرة أن يبعث به إلى آخر في بلده، أو قيمة السلع التي يمكن أن تحتويها طرود الهدايا، ولا سيما وسط هذا الركود العالمي.

هناك اليوم بلدان يقاتل فيها جنود الولايات المتحدة ببسالة في حروب تسفك فيها الدماء، ومع ذلك بإمكان مواطني الولايات المتحدة السفر إلى تلك البلدان وبإمكان

سادت المناقشة العامة، في مستهل هذه الدورة، وموضوعها المتمثل في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بالبيان الذي أدلى به معالي السيد برونو رودريغيز باريّا، وزير خارجية كوبا، في الجمعية العامة قبل شهر واحد فقط (انظر A/66/PV.26)، الذي أكد فيه من جديد استعداد كوبا لأن تخطو نحو تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك اقتراحها ببدء حوار يهدف إلى تسوية المسائل الثنائية، بما فيها المسائل الإنسانية، وعرضها التعاون في مجالات عديدة.

وللأسباب التي أشرت إليها، ستؤيد فيت نام مشروع القرار (A/66/L.4) قيد النظر اليوم وتحت بقوة الولايات المتحدة على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والشروع في حوار مع ذلك البلد.

**السيد غونزاليس (سان فنسنت وجزر غرينادين)**

(تكلم بالإنكليزية): قبل نصف قرن، وقف العالم شاهداً على الربيع الكوي في شكل انتفاضة محلية وشعبية ضد ديكتاتور فاسد وطاغ. وقد تمكن الشعب الكوي، دون مساعدة من قوات عسكرية أجنبية، من تحطيم قيود الاستغلال الجشع واختار لنفسه طريقاً جديداً نحو التقدم والمواطنة العالمية والتنمية يتلاءم على نحو فريد معه، لا على أساس مستويات أرباح الشركات أو الفوائض الشخصية بل على أساس تلبية احتياجات مواطنيه، ولا سيما الفقراء منهم.

لكن، للأسف، لم تحيي بعض الدول الربيع الكوي بنفس روح الحماس التي رحبت بها بحركات ثورية لاحقة أو ساعدتها أو حرضت عليها. لقد تعرضت كوبا طيلة العقود الخمسة الماضية لحصار اقتصادي وتجاري ومالي لا مثيل له في العالم الحديث من حيث الحجم والنطاق. وما فتئ المجتمع الدولي، طيلة الأعوام العشرين الماضية، يتكلم بصوت واحد ضد استمرار فرض ذلك الحصار. واليوم، فإن سان فنسنت

معلنا يتمثل في تنصيب "حكومة منتخبة ديمقراطياً" في كوبا ويفضل مشكورا بتوفير تعريف لمفهوم الحكومة المنتخبة ديمقراطياً من منظور الكونغرس وهو، وفق القسم ٢٠٦ من القانون، يصفها بأنها الحكومة "التي تحرز تقدماً ملموساً في إعادة الممتلكات التي كانت قد استولت عليها الحكومة الكوبية في أو قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ إلى المواطنين الأمريكيين (والكيانات المملوكة، بنسبة ٥٠ بالمائة أو أكثر، لمواطنين أمريكيين) أو دفع تعويض كامل عن هذه الممتلكات".

ذلك هو تعريف الحكومة المنتخبة ديمقراطياً. وأياً كانت الأسس الموضوعية لهذا التعريف للديمقراطية، فإن الاستمرار في تطبيق ذلك القانون يتناقض على نحو صارخ مع الكلمات التي قالها صديقنا وأخونا الموقر الرئيس باراك أوباما في خطابه الافتتاحي الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في المناقشة العامة حيث قال محقاً:

"لا يمكن فرض الديمقراطية على أي أمة من الخارج. وعلى كل مجتمع أن يسعى إلى إتباع نهجه الخاص به، وما من نهج كامل. وسوف يتبع كل بلد نهجاً متأصلاً في ثقافة شعبه وفي تقاليدته السابقة وأسلم هنا بأن أمريكا كانت في كثير من الأحيان انتقائية في النهوض بالديمقراطية" (الصفحة ١٤، A/64/PV.3)

نحن في سانت فنسنت وجزر غرينادين نتفق تماماً مع تلك الكلمات ونؤيدها، لكن لا قيمة للأقوال بدون الأفعال.

يملك رئيس الولايات المتحدة سلطة تقديرية واسعة للتخفيف من القيود المكبلة المفروضة على الشعب الكوبي. وإننا نحته بكل احترام على أن ينظر في اللجوء إلى كامل صلاحياته في ضوء التزامه الذي لا يقبل الجدل بتعددية الأطراف، واحترامه للقانون الدولي وجهوده المشهودة في التخفيف من معاناة الشعوب في جميع أنحاء العالم.

المصارف الأجنبية القيام بأعمال تجارية فيها. وهناك بلدان تختلف نظم حكمها أو ممارساتها وقيمها اختلافاً جذرياً مع نهج الحياة الأمريكية. ومع ذلك فإن العلاقات التجارية والاحترام المتبادل للسيادة يتجاوز تلك الاختلافات ولا يوجد حصار يهدف إلى فرض قيَم دولة ما على دولة أخرى. الحصار الكوبي وحده يبقى كآخر المخلفات الموروثة من الحرب الباردة التي فيما عداه لم يعد لها وجود سوى في كتب التاريخ والمتاحف. وحتى بافتراض صدق كل الأكاذيب البينة وكل الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة الباطلة وكل الصفات الزائفة بوضوح التي تطلق على الحكومة الكوبية، فإن كل ذلك لا يبرر وجود هذا الحصار في عالم حديث قائم على الترابط والمشاركة المتعددة الأطراف.

ليس من حق أي من البلدان المثلة في هذه القاعة أن يفرض على الولايات المتحدة كيفية إدارة سياستها الخارجية، ومن ينبغي أن يكون أصدقائها أو كيفية تحديد مصالحها الوطنية. وحتى بافتراض وجود ذلك الحق، فلن تفكر سان فنسنت وجزر وغرينادين في استعماله ضد صديقنا وجارتنا العزيزة في الشمال. إلا أن جميع البلدان في هذه القاعة ملزمة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بالتصدي للحالات التي تنقلب فيها قرارات السياسة الخارجية الوطنية إلى انتهاكات للقانون الدولي أو إلى تجاهل مستمر لمبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي ينص عليها الميثاق.

ومن بين منظومة القوانين الأمريكية المتشابهة والمعقدة التي تعمل على إدامة الحصار على كوبا قانون الحرية الكوبية والتضامن الديمقراطي لعام ١٩٩٦ الذي يجعل رفع أو تخفيف الحصار رهناً بأن تتولى السلطة في كوبا حكومة انتقالية أو جديدة. إنني لم أسمع بأي حالة أخرى يتم فيها تقنين مبدأ تغيير النظام على هذا النحو الفاضح في تشريعات دولة أخرى. إن قانون هيلمز - بيرتون يتضمن هدفاً سياسياً

نظام عالمي يُعلى شأن دولة ما أو مجموعة من الناس على أخرى... والتقسيم التقليدي للعالم إلى بلدان الشمال وبلدان الجنوب لا معنى له في عالم مترابط، وكذلك لا معنى لتحالفات الدول التي تعود جذورها إلى انقسامات الحرب الباردة التي انتهت منذ فترة طويلة“.

”لقد آن الأوان لأن ندرك أن العادات القديمة والحجج البالية لا تمت بأي صلة للتحديات التي تواجهها شعوبنا“ (المرجع نفسه، ص ١٠)

إن تلك الكلمات تجسد وعد التغيير الذي نستطيع أن نؤمن به بحق. وقد ذكرنا بعض الأحداث مؤخرًا أن التغيير، مثل السلام تماما، غالبا ما يكون صعبا. لكن التغيير ليس صعبا في كل أوجهه، فبعض تلك الأوجه يتطلب ببساطة نوعا من الشجاعة السياسية واستعدادا للاستجابة للنداء الملح والثابت والغامر من قِبَل المجتمع الدولي، الأصدقاء والأعداء فيه على حد سواء، بل الاستماع إلى صوت الضمير الذاتي والتعاطف والفتوة السليمة، لا إلى الشعارات المبتذلة النابعة عن المصالح السياسية الضيقة والمحلية.

**السيد أوفسيانكو (بيلاروس) (تكلم بالروسية):**

يسر وفد بيلاروس أن يرحب بوزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيز باريّا الذي يشارك في جلسة اليوم.

منذ عدة عقود تتكلم الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الجمعية العامة مطالبة بإلغاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من قِبَل الولايات المتحدة. تلك طريقة غير متحضرة وغير بناءة لتسوية النزاعات الدولية.

نحن مقتنعون بأن سياسية فرض الحصار على كوبا المحبة للحرية تتعارض مع القانون الدولي وتنتهك مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها. إن للعقوبات الأحادية الجانب تبعات

تدرك سانت فنسنت وجزر غرينادين أن صغر حجم بلدنا وسكاننا واقتصادنا، ناهيك عن الأهمية العسكرية المتضائلة لمنطقة الكاريبي، سمح لأولئك الذين لا ينظرون إلى العالم سوى من منظور مصالحهم الآنية الضيقة بتجاهل احتياجاتنا وشواغلنا. لكن، كوبا ظلت شريكا قويا وثابتا في تنمية بلدنا حتى في أوقات المشاق العالمية. لقد حرّجت الجامعات الكوبية أكثر من ٢٥٠ طالبا من مواطنينا وتستضيف حاليا أكثر من ١٥٠ آخرين بالمجان. كذلك أجرى الجراحون الكوبيون أكثر من ٣٠٠٠ عملية جراحية لمرضى من بلدنا دون أن يطالبوهم بفلس. كما جلب الأطباء الكوبيون إلى أقاصي بلدنا الرعاية الطبية والخبرة الجيدتي النوعية. وحتى في هذه اللحظة، يعمل المهندسون والمعماريون والعمال الكوبيون جنبا إلى جنب مع أبناء بلدنا في بناء مستشفى حديث وأول مطاراتنا الدولية على الإطلاق.

وفي حين كانت دول ومؤسسات أكثر ثراء تنظر بارتياح إلى كفاحنا الإنمائي ولا تقدم سوى وصفات مريية وآراء سطحية وكليشيهات مبتذلة، شتم الشعب الكوبي عن سواعده وبذل الكثير تطوعا منه وبطريقة مست شفاف قلوب شعبنا. ولا يمكن لأي قدر من الأموال أن يعبر عن قيمة ذلك الدعم والتضامن والشراكة من قِبَل الكوبيين الذين لم يطلبوا شيئا في المقابل. ولا يمكننا أن نعرب بما فيه الكفاية عن تقديرنا لكل ذلك.

اسمحوا لي في الختام أن أعود بكم إلى الكلمات المؤثرة للرئيس أوباما في خطابه الافتتاحي في الأمم المتحدة:

”لا بد أن تتوحد كلمة العالم للبرهان على أن القانون الدولي ليس وعودا زائفة...“ (المرجع نفسه، ص ١١)

”فليس بوسع أي دولة، ولا ينبغي، أن تحاول السيطرة على دولة أخرى. ولن ينجح أي

لا يقوّض المبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل وحقوق الشعوب في الحياة والرفاه والتنمية دون تمييز من أي نوع. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك الحصار، على الرغم من أنه مفروض من جانب واحد، قد أضر بالمصالح والعلاقات الاقتصادية والتجارية للبلدان أخرى غير كوبا.

لقد أثر الحصار، على النحو الذي يبرزه تقرير الأمين العام (A/66/114)، تأثيراً شديداً على نوعية الحياة اليومية للمواطنين الكوبيين؛ ففي الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات خطيرة ومتنوعة في مجال الاقتصاد والغذاء ومجالات إنمائية أخرى، يُلقى الحصار عبئاً لا داعي له على مساعي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف إنمائية أخرى.

لقد تغيرت أمور كثيرة منذ بدء فرض الحصار. لقد خلقت العولمة الظروف المواتية لقيام تضامن وشراكة عالميين حقيقيين بين مجتمع الأمم. نحن نعتقد أن رفع الحصار سيكون تمثيلاً مع روح العصر. لقد آن الأوان، في رأينا، لتحويل العلاقات بين الطرفين الرئيسيين عن طريق المشاركة البناءة.

لا تزال إندونيسيا، بوصفها عضواً في المجتمع الدولي، ثابتة في معارضتها لأي خطوات من شأنها تقويض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إننا نناشد كل البلدان الالتزام بمبادئ المساواة، والاحترام المتبادل، والتعايش السلمي، وحسن الحوار، واحترام حقوق الإنسان.

**السيد بيك (جزر سليمان)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتأييد البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

هذه هي السنة العشرون على التوالي التي نجتمع فيها في هذه القاعة لنحث صديقتنا وشريكنا الولايات المتحدة على رفع الحصار الذي تفرضه على الشعب الكوبي. لقد

سلبية عميقة على مستويات المعيشة للشعب الكوبي، وكذلك على التنمية الاقتصادية للبلد، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك الضرر الناجم عن الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة واحتمال حدوث موجة أخرى منها.

ترفض جمهورية بيلاروس رفضاً قاطعاً فرض أي دولة لتدابير اقتصادية وتجارية ضد دولة أخرى. ونشدد هنا على الحق المتأصل لكل دولة في اختيار نمطها الإنمائي. كما نرى أن أي محاولات أحادية الجانب من جانب أي دولة واحدة لتعديل النظام السياسي المحلي في دولة أخرى عن طريق تدابير اقتصادية أو سياسية أو أي تدابير أخرى أمر غير مقبول.

إننا مقتنعون بأنه في النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية لا ينبغي أن يكون هناك مجال لفرض عقوبات اقتصادية أو أي تدابير قسرية أخرى أحادية الجانب بهدف ممارسة الضغط الاقتصادي على دولة ما أو مواطنيها. لقد آن الأوان لأن ندرك أن الشعب القوي لا يتنازل أبداً عن حقه في الاختيار. إن تحديد المسار الذاتي نحو التنمية أمر ذو قيمة عالية.

سنعتمد اليوم القرار العشرين للجمعية العامة الذي يناشد الولايات المتحدة إنهاء حصارها الأحادي الجانب، الذي عفا عليه الزمن، المفروض على كوبا. إننا نأمل صادقين أن يُسمع صوت الجمعية العامة أخيراً في هذه المحاولة العشرين.

**السيد خان (إندونيسيا)** (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي بادئ ذي بدء أن يعرب عن تأييده للبيانين الذين أدلى بهما آنفاً كل من ممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

تود إندونيسيا، ونحن ندخل العام العشرين للمناقشة بشأن هذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة، أن تكرر مناشدتها إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض أحادياً على كوبا. إن ذلك الحصار الأحادي الجانب

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة وزير خارجية كوبا، السيد رودريغيز باريبا، في مناقشة اليوم.

يود وفد الاتحاد الروسي أن يعرب عن امتنانه للأمم المتحدة على تقريره الشامل (A/66/114) الذي يعرض آراء الدول الأعضاء، التي أعربت بالإجماع عن عدم موافقتها على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب واحد الذي تتجاوز آثاره الحدود الإقليمية وعن رفضها له.

إن الموقف المبدئي المتخذ من قبل روسيا فيما يتعلق بمشروع القرار هذا معروف جيدا ولا يتغير. ونعرب عن تضامنا التام مع الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، التي تدين بقوة الحصار التجاري والاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وتدعو إلى القيام في أقرب وقت ممكن بإلغاء هذه الممارسة الحمقاء المعادية لكوبا التي تتناقض مع الحقائق الواقعة الدولية الحالية.

إن استمرار الحصار المفروض على كوبا، منذ ما يقرب من نصف قرن، قد أظهر بوضوح عجزه عن التأثير في الاختيار السيادي للأمة الكوبية لنموذجها الإنمائي. وتتمثل الآثار الوحيدة المترتبة على الجزاءات في تدهور مستويات معيشة السكان الكوبيين، وإقامة حواجز اصطناعية أمام النمو الاقتصادي الكوبي، وانتهاك حقوق ومصالح البلدان الثالثة. وتؤدي هذه التدابير إلى نتائج عكسية، حيث أنها تعمل على تعقيد السعي للتوصل إلى حلول للخلافات فيما بين الدول، وتزيد من تفاقم وضع جدول الأعمال المثقل فعلا بالبنود المثيرة للجدل.

ومنذ سنوات، كان للإجراءات الانفرادية المقيدة التي تتخذها الولايات المتحدة ضد كوبا آثار تتعارض مباشرة مع النتائج التي تسعى إلى تحقيقها المحرضون على اتباع هذه

اجتمعت أصوات ١٨٧ عضوا في أسرة الأمم المتحدة في العام الماضي على رأي واحد بشأن هذه القضية. ونحن على يقين أننا سننفل نفس الشيء مرة أخرى هذا العام فيما يتصل بمشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/66/L.4).

وكان موضوع المناقشة العامة في الشهر الماضي "دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية". ونهيب بصدقنا وشريكنا الولايات المتحدة الأمريكية، العضو ذي السلطة المطلقة في نظامنا المتعدد الأطراف، أن تراجع إجراءاتها فيما يتعلق بالشعب الكوبي من خلال منظور إنساني، وأن تبحث عن السلام في داخلها، وأن تمد يدها إلى جارتها كوبا وتجدد معها علاقات الصداقة التي تجمدت طوال العقود الخمسة الماضية.

إن العالم يتغير، ويتغير بسرعة. نحن نتكلم عن الحقوق؛ فلنتمسك بتلك الحقوق. ونتكلم عن الحرية؛ فلنحترم حرية الدول الأخرى في اعتماد نظامها السياسي. ونتكلم عن سيادة القانون؛ فلنتصرف وفقا للقانون الدولي. ونتكلم عن تعددية الأطراف؛ فلنعمل على تجنب التزعة الانفرادية.

وتؤمن جزر سليمان، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، بتعددية الأطراف؛ هذا كل ما نملكه. وتشيد جزر سليمان بكوبا على اختيارها أكثر الطرق سلمية في سعيها للرفع غير المشروط للحصار عن طريق الأمم المتحدة. وهذا هو المكان الوحيد الذي تجتمع فيه الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، الكبيرة والصغيرة، لضمان التمسك بما هو أخلاقي، واحترام ما هو حق، ورفع ما لم يكن يجب القيام به.

مرة أخرى، ستصوت جزر سليمان مؤيدة لمشروع القرار الذي يدعو إلى رفع الحصار دون شروط، وتدعو جميع الأعضاء إلى تأييده كذلك.

لقد تم ذلك في الوقت الذي صممت فيه الولايات المتحدة، بأسلوب قاس وانتهازي، على إحكام الحصار المفروض على الجزيرة، التي كانت تكافح وحدها نتيجة لسن ما يسمى "قانون توريسيللي"، الذي أدى إلى قطع تجارتنا في الأدوية والمواد الغذائية مع فروع الشركات التابعة للولايات المتحدة التي تتخذ بلدانا ثالثة مركزا لها. وكان ذلك القانون الرسمي الذي أعلن عن التنفيذ الذي يتعدى حدود الولاية الإقليمية لقوانين الحصار ضد دول ثالثة.

وفي ذلك الوقت، قد كان يبدو من المستحيل أن تستمر الجمعية العامة بعد مرور ٢٠ عاما في مناقشة نفس البند، الذي يتصل بشكل وثيق بحق الشعوب في تقرير المصير، وبالقانون الدولي، وبمعايير التجارة الدولية، وبأسباب وجود المنظمة ذاتها.

إنه أحد البنود الذي تناقشه الجمعية العامة بشكل تقليدي وينشأ عنه الإدلاء بأكثر عدد من البيانات المتكررة. كما أنه يحظى بتأييد قاطع وساحق، مما يظهر بجلاء العزلة غير المرحة للبلد المعتدي والمقاومة البطولية من جانب شعب يرفض أن يتخلى عن حقوقه السيادية.

وطوال عقدين، دعا المجتمع الدولي بصورة ثابتة ومستمرة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وقد فعل ذلك بواسطة القرارات التي اتخذت كل عام بالإجماع تقريبا، وبواسطة عشرات النداءات التي وجهها رؤساء الدول والوفود الذين أشاروا إلى هذا البند أثناء المناقشة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، وبواسطة البيانات التي أدلت بها جميع الوكالات الدولية ومجموعات الدول تقريبا، وبصفة خاصة تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي عام ١٩٩٦، أدى قانون هيلمز - بيرتن إلى توسع غير مسبوق في نطاق الحصار الذي يتجاوز حدود

السياسة أثناء الحرب الباردة. ولم تقم إدارة الرئيس أوباما، التي بعثت آمالا كبيرة لها ما يبررها فيما يتعلق بتعديل سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا، إلا باتخاذ الحد الأدنى من الخطوات المطلوبة في ذلك الاتجاه. ونأمل أن يتبع القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بوقف العمل ببعض القيود المفروضة على زيارات مواطني الولايات المتحدة لذويهم في كوبا وعلى إرسال حوالات وتحويلات نقدية، اتخاذ خطوات إضافية تهدف إلى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا والرفع النهائي للحصار.

ونعتقد اعتقادا قويا أن هذه السياسة، خلافا لممارسة الخلق الاقتصادي التمييزية، ستساهم في التنفيذ الناجح للإصلاحات التدريجية الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم القيادة الكوبية بتنفيذها حاليا.

ونرى أنه من الضروري أن نقوم، مسترشدين بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم جواز اتخاذ أية تدابير تمييزية فيما يتعلق بالشؤون الداخلية للدول أو التدخل فيها، بالتصويت تأييدا لمشروع القرار الذي يدعو إلى رفع الحصار.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد برونو إدواردو رودريغيز باريبا، وزير خارجية كوبا، لعرض مشروع القرار A/66/L.4.

**السيد رودريغيز باريبا** (كوبا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نود أن ننقل خالص تعازينا لأخوتنا في أمريكا الوسطى، وللمملكة العربية السعودية، ولجمهورية تركيا.

في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، اتخذت الجمعية العامة قرارا بأن تدرج في جدول أعمال دورتها القادمة مناقشة بشأن البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

الرئيس السابق جورج بوش "تغيير النظام"، الذي اكتسب الآن أبعاداً جديدة.

وعلى الرغم من صورة المرونة الزائفة التي تحاول الإدارة الحالية للولايات المتحدة إظهارها، فإن الحصار والجزاءات يظلان على حالتها الأصلية، ويجري تنفيذهما بالكامل، مع تكثيف طابعهما الذي يتجاوز الحدود الإقليمية في السنوات الأخيرة. والظلم المتزايد الذي تتعرض له المعاملات المالية الكوبية في جميع أنحاء العالم، مع تجاهل تام لقوانين البلدان الثالثة ومعارضة حكوماتها، أصبح سمة مميزة لإدارة أوباما.

ولا تزال كوبا عاجزة عن تصدير أو استيراد المنتجات والخدمات من أي نوع كان إلى الولايات المتحدة ومنها بحريّة. ولا يمكن لكوبا أن تستعمل الدولارات الأمريكية في معاملاتها، ولا حتى في تسديد اشتراكاتها إلى الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى. ولا يمكن لكوبا فتح حسابات بتلك العملة في المصارف داخل بلدان ثالثة، أو الحصول على الاعتمادات من المصارف في الولايات المتحدة، أو أيّ من فروعها في بلدان ثالثة، أو من المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي أو مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

ولا يزال يتعذر تغيير الحظر المفروض على التجارة مع فروع الشركات الأمريكية في بلدان ثالثة. وما فتئ رجال الأعمال من البلدان الأخرى الذين يرغبون في الاستثمار في بلدي يتعرضون للجزاءات أو التهديد أو إدراج أسمائهم في القائمة السوداء.

ولم تسلم من هذه السياسة المنظمات والوكالات والبرامج الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. فحكومة الولايات المتحدة تعوق التعاون الذي تقيمه تلك الكيانات مع كوبا، بما في ذلك التعاون في مجالات حساسة للغاية. وثمة دليل واضح على ذلك يتمثل في مصادرة مبلغ ٢٠٧ ٠٠٠ ٤

الولاية الإقليمية ومهد الطريق أمام "تغيير النظام" والتدخل المباشر في كوبا بعد ذلك. ويبدو أن أحداً لم يلاحظ أن "خطة بوش من أجل كوبا" لعام ٢٠٠٤ قد تركت على جانب الطريق.

إن تقرير الأمين العام عن هذا البند (A/66/114)، الذي يتضمن البيانات التي أدلى بها ما يزيد على ١٦٠ بلداً ووكالة من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، يبين بصورة شاملة هذه السياسة القاسية والمستمرة وآثارها المباشرة في الشعب الكوبي وفي الاقتصاد الكوبي. وتتجاوز الأضرار الاقتصادية المباشرة التي لحقت بالشعب الكوبي نتيجة الحصار ٩٧٥ بليون دولار، وهذا المبلغ مقدّر بالقيمة المنخفضة لدولارات الولايات المتحدة مقارنة بقيمة الذهب.

والفقرتان الفرعيتان (ب) و (ج) من المادة الثانية لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ تعرّف أفعال الإبادة الجماعية بأنها "تسبب الضرر الجسدي أو العقلي الجسيم لأفراد الجماعة" و "تسبب للجماعة ظروفاً معيشية متعمدة تؤدي إلى تدميرها البدني كلياً أو جزئياً".

ووفقاً لمذكرة صادرة عن حكومة الولايات المتحدة بتاريخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٦٠، فإن أهداف الحصار ترمي إلى الشعور "بالاستياء والسخط بناء على عدم الرضا والمشقة على الصعيد الاقتصادي... وإضعاف الحياة الاقتصادية في كوبا... وحرمان كوبا من الأموال والإمدادات، وانخفاض الأجر النقدي والفعالية، والتسبب بالجوع واليأس وإسقاط الحكومة".

إن الولايات المتحدة لم تخف أبداً حقيقة أن هدفها هو الإطاحة بالحكومة الثورية وتدمير النظام الدستوري الذي يدافع عنه الشعب الكوبي بروح من السيادة. هذا ما قال عنه

مواطنون وشركات في العديد من الدول الأعضاء الممثلة هنا يخضعون للجزاءات بسبب إقامة علاقات اقتصادية مع كوبا.

ماذا تمثل الغرامات المفروضة في ١٨ آب/أغسطس على فرع الشركة الفرنسية للشحن والنقل CMA CGM بسبب تقديمها خدمات لحاويات عائدة لكوبا، سوى الطابع الذي يتجاوز الحدود الإقليمية لتلك السياسة؟ كيف يمكننا أن نصف المطالب التي تفرضها الشركة الفرعية الأوروبية لباي بال، التي تيسر المعاملات الإلكترونية عن طريق شبكة الإنترنت، على الشركة الألمانية رام آند كومباني لإجبارها على إزالة الرام والتبغ الكوبي من صفحتها الشبكية؟

وهناك أمثلة لا حصر لها على تنفيذ تلك السياسة التي تتجاوز الحدود الإقليمية، كما يتبين من رد كوبا الوارد في تقرير الأمين العام.

ولقد سببت أحدث البيانات التي أصدرها الرئيس أوباما حول كوبا الشعور بالدهشة لعدد غير قليل من المراقبين، لكنها لم تشكل مفاجأة لنا. واستجابة الرئيس أوباما لعرض الحكومة الكويتية بإجراء حوار يتناول جميع المواضيع ذات الأهمية على جدول الأعمال الثنائي، تمثل مرة أخرى رفضاً غير ملزم، استناداً إلى حجج سخيفة وشروط غير مقبولة لم تكن صحيحة أبداً. وموقفه قديم ومتكرر ومرتبطة بالماضي. وبدلاً من أن يأتي الرئيس المنتخب بالتغيير، فهو يتكلم كما لو كان أسلافه يتكلمون بالنيابة عنه، بما في ذلك أسلافه الجمهوريون. ويبدو أن معلوماته خاطئة، وهو لا يعلم تماماً عما يجري في بلدنا، وعن تاريخنا وعن ثقافتنا.

إن كوبا شهدت تغييراً كبيراً في عام ١٩٥٩. فهي أطاحت بدكتاتورية باتيستا، الرجل القوي التابع للولايات المتحدة، وكلفها ذلك مقتل ٢٠.٠٠٠ شخص. ومنذ ذلك الحين، تواصل كوبا التغيير يوماً بعد يوم، وهي تمكنت من المقاومة بفضل قدرتها على التجديد. أما الآخرون فلم يقاوموا

دولار في كانون الثاني/يناير من أموال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، كان معدداً لتنفيذ مشاريع من أجل التعاون مع كوبا، ومخصصاً لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب والسل.

وكتيجة لإدانة ذلك من جانب كوبا، أصدرت وزارة المالية في الولايات المتحدة ترخيصاً عاماً في أيار/مايو من هذا العام يقضي بالإفراج عن الأموال المشار إليها أعلاه. وسوف ينتهي مفعول هذا الترخيص في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ولكن حقيقة أن الموارد التي تخصصها هذه المنظمة الإنسانية تتطلب ترخيصاً من حكومة الولايات المتحدة كي تصل إلى كوبا تبيّن - بالإضافة إلى نية استخدام هذه البرامج الحساسة كرهائن للسياسة العدوانية لتلك الحكومة ضد بلدي - السلوك المهين الصارخ تجاه الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة. وهناك مشاريع تعاونية عديدة تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقع أيضاً ضحايا لهذا الحصار.

وفي خضم الاسترخاء المفترض الذي يسمح لبعض الجماعات من الأمريكيين بالسفر إلى كوبا، أقدمت وزارة المالية مؤخراً جداً على عدم إصدار تصريحين بالسفر لمنظمتين هامتين من منظمات الولايات المتحدة غير الحكومية التي ما فتئت تتعاون منذ سنوات مع المؤسسات الكويتية في مجال الرعاية الصحية. ويمكن لهذا القرار أن يمنع التبرع بالأدوية غير المتوفرة في بلدنا بسبب الحصار من الوصول إلى الجهة التي تقصدها. والحقيقة أن حرية السفر للأميركيين ما زالت تتعرض لعراقيل، وما فتئت كوبا الوجهة الوحيدة الممنوعة عليهم.

وفي مناسبات عدة، ذكر ممثلو الولايات المتحدة هنا أن البند الذي ناقشه اليوم مسألة ثنائية، ولذلك ينبغي ألا يناقش في هذا المنتدى. وهم يكررون في الغالب نفس الحجّة الزائفة هنا اليوم. وتثبت الوقائع عدم الاتساق. فهناك

الاقتصادية العالمية. سنستمر في إعادة توزيع الثروة حتى لا يكون هناك أغنياء ولا فقراء. لن نسمح بالفساد أو المضاربات. كما لن نسرق الأموال من العاملين لننقذ المصارف. وسنظل نسعى لأن تساهم الشركات الأجنبية في اقتصادنا بدون أي استثناءات.

يكفي أن نستعرض ما كشف عنه موقع ويكيليكس مؤخراً عن عمل وزارة الخارجية والسفارات الأمريكية في جميع البلدان على إعاقة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والتعاونية مع كوبا. تلك التسريبات مخزية نظراً لما حوته من معلومات عن التوجس من العمل الإنساني الذي تقوم به الألوية الطبية الكوبية بنبل وكران ذات في خدمة الملايين من الناس في العشرات من البلدان الشقيقة ومعاقبة ذلك العمل.

تثبت الروابط الأسرية والتبادلات الثقافية والأكاديمية والعملية المحدودة بين الولايات المتحدة وكوبا اليوم كيف أن توسيع تلك الروابط يمكن أن يشكل خطوة إيجابية تعود بالنفع على الشعبين، بعيداً عن العوائق والشروط التي تفرضها واشنطن العاصمة، ولا يزال اقتراح كوبا للمضي نحو تطبيع العلاقات وتوسيع التعاون الثنائي قائماً. وكذلك سوف يكون من مصلحتنا المشتركة أن نبذل جهوداً متبادلة لحل المسائل الإنسانية المعلقة.

لم لا تهتم إدارة الرئيس أوباما بمشاكل الولايات المتحدة، وتدعنا نحن الكوبيين نحل مشاكلنا في سلام؟

لقد قضى للتو أحد مكافحي الإرهاب الكوبيين الحكم الجائر عليه بالسجن لمدة ١٣ سنة لم ينقص منه دقيقة واحدة. ومع ذلك فإنه لا يزال ممنوعاً من العودة إلى كوبا والالتحاق بعائلته، بينما لا يزال الأربعة الآخرون يكابدون سجوناً قاسياً وظالماً باعتبارهم سجناء سياسيين. إن فساد الإجراءات القانونية بين والتصرف غير القانوني للحكومة في

لأنهم لم يتغيروا، أو لأنهم كانوا غير مرنين أو لأنهم أخذوا منحى منحرفاً. الآن، كوبا تتغير وهي عاقدة العزم على أن تغير كل شيء ينبغي أن يتغير داخل الثورة وداخل النظام الاشتراكي: المزيد من الثورة والاشتراكية المحسنة. الشيء الوحيد الذي لم يتغير خلال السنوات الخمسين الماضية هو الحصار والسياسة المعادية والعدوانية التي تنتهجها الولايات المتحدة، بالرغم من حقيقة أنها لم تنجح ولن تنجح.

ومع ذلك، فإن ما تريد حكومة الولايات المتحدة تغييره لن يتغير. ستظل الحكومة الكوبية حكومة للشعب وبالشعب ولأجل الشعب. لن تكون الانتخابات عبارة عن مزادات. ولن تكون لدينا حملات انتخابية تكلف ٤ بلايين دولار، ولا برلمان يحظى بتأييد ١٣ في المائة فقط من الناخبين. لن تكون لدينا حكومة صفوة سياسية فاسدة معزولة عن الشعب. سنظل ديمقراطية حقيقية، وليس ديمقراطية لصفوة الأثرياء. وسندافع عن الحق في الحصول على المعلومات الحقيقية والموضوعية.

سواصل كفاحنا من أجل العدالة الكاملة، وسنحمي حق إتاحة الفرص المتساوية لكل طفل، ولن نتخل عن أحد. لن نتخل عن سياساتنا الاجتماعية. سيظل الصحة والتعليم متاحين للجميع مجاناً. وسنضمن حق العمل والتقاعد الكريم والتأمين الاجتماعي. وسيظل هناك تساو في الأجر إذا تساوى العمل. وسنحمي النساء الحوامل والمعاقين. سيظل البشر يمثلون العنصر الأول والأكثر أهمية. وسندافع عن ثقافتنا. وسنظل نؤمن بالقيم الإنسانية. وسنضمن ممارسة حقوق الإنسان لجميع الكوبيين ضماناً كاملاً.

يجب أن يتصف الاقتصاد بالكفاءة، على أن يظل في خدمة الشعب. إن حياة الناس أهم بكثير من بيانات الاقتصاد الكلي، وستظل أهم. وسيظل الناس يستشارون في شؤون السياسات الاقتصادية. سيتقاسم الجميع آثار الأزمة

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد غودارد (الولايات المتحدة)** (تكلم بالإنكليزية): ها هي الجمعية العامة تنظر مرة أخرى هذا العام في مشروع قرار يراد به الغموض والتعمية. لكن يجب ألا يكون ثمة أي غموض في الأمر التالي: تؤكد الولايات المتحدة مجدداً، أسوةً بمعظم الدول الأعضاء، التزامها القوي بدعم حق الشعب الكوبي ورغبته المخلصة في تحديد مستقبله بحرية. كما يجب ألا تكون هناك أي مواربة في أن النظام الكوبي ظل يحرم الشعب من ذلك الحق طوال أكثر من نصف قرن.

في الوقت نفسه، تؤكد الولايات المتحدة بقوة على حقها السيادي في أن تحدد، كغيرها من الدول الأعضاء، سياساتها الثنائية، بما في ذلك علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الأخرى، وفقاً لمصالحها وقيمها الوطنية. يشمل ذلك علاقاتنا الاقتصادية مع البلدان الأخرى. إن العلاقة الاقتصادية بين الولايات المتحدة وكوبا مسألة ثنائية، ولا تلح أن تكون من شواغل الجمعية.

لا يمثل الحظر سوى أحد جوانب سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا، ويعد هدف الولايات المتحدة الأسمى تشجيع بيئة أكثر انفتاحاً في كوبا، وزيادة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية - المبادئ المكرسة في هذه المنظمة أيضاً.

تحاول هذه المناورة السنوية، بما تحمله من سوء نية، إلى طمس بعض الحقائق الأساسية. تعد سياسات الحكومة الكوبية ذاتها، وليس أي عمل تقوم به حكومة الولايات المتحدة، أكبر عقبة أمام التنمية الاقتصادية لكوبا. تركز هذه

جميع المراحل معروفة على نطاق واسع وموثقان جيداً. لماذا لا يطلق سراحهم امتثالاً للعدالة أو على الأقل كبادرة إنسانية؟ من واجبي أن أنقل امتنان الشعب الكوبي العميق لجميع البلدان التي ظلت على مدى عشرين عاماً تستخدم الكلمة والصوت الانتخابي في الدعوة إلى وضع حد لأطول العقوبات الأحادية وأشملها وأكثرها جوراً في التاريخ، وقد ألحقت ضرراً كبيراً بالملايين من الكوبيين.

إنني أتكلم بالنيابة عن غيرمو دومينغيث ديث، ذي الستة عشر عاماً، وإيفيز بلاسيو تيري، ذي الثمانية عشر عاماً، ورائدي باروسو توريس، ذي السبعة عشر عاماً، وأدريان إسكيري دو كابريرا، ذي الاثني عشر عاماً، والذين خضعوا لجراحات ترميمية وقضوا الشهور رهن الفراش، يرتدون ضمادات من الجبس، لأن المستشفيات تفتقر لأطراف اصطناعية للأطفال تمتاز بخاصية المد، إذ إن هذه تُصنع في الولايات المتحدة أو بموجب براءات تابعة لها. إنني أتكلم بالنيابة عن ماريا أميليا أونسو بالديز، ذات العامين، وداميان هرنانديز بالديز، ذات الأربعة أعوام، ودايان رومانيا لورني، ذات الاثني عشر عاماً، اللواتي يعانين من أورام في الجهاز العصبي المركزي ويحتاجن إلى العلاج بالتيمودال، وهو عقار ينتج في الولايات المتحدة وتحميه براءات اختراع تابعة لها. باسمي وبالنيابة عن الكرماء والمتفائلين، ومن أجل مصلحة مجتمع الدول والتوازن في العالم، أطلب من الجمعية أن تؤيد مشروع القرار A/66/L.4 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند. نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/66/L.4.

يتجاهل مشروع القرار هذا والكثير من الخطاب الطنانة المتعلقة به التي لا معنى لها بعض الحقائق الأساسية. وكما أوضح الرئيس أوباما الشهر الماضي، فإن الولايات المتحدة منفتحة على علاقة جديدة مع كوبا إذا ما شرعت الحكومة الكوبية في اتخاذ الخطوات المناسبة في درب الانفتاح للبلد، ووفرت المساحة والاحترام لحقوق الإنسان مما يسمح للشعب الكوبي بتقرير مصيره. تحتاج الحكومة الكوبية أيضا إلى الإفراج فورا وبدون شروط عن المواطن الأمريكي البالغ ٦٢ عاما آلان غروس، الذي حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما بجرمة محاولة إقامة اتصال للمجتمعات اليهودية في كوبا بالشبكة الدولية.

نفذ الرئيس في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بضعة تغييرات هامة في سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا، استهدفت زيادة الاتصال بين الشعبين، ودعم المجتمع المدني في كوبا، وتعزيز التدفق الحر للمعلومات إلى الشعب الكوبي ومنه وفيما بين أفراده والمساعدة على تعزيز استقلال الشعب عن السلطات الكوبية. تبرهن هذه التغييرات التي تستند إلى إجراءات الرئيس السابقة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ على التزام الولايات المتحدة القوي تجاه الشعب الكوبي، خلافا للصورة التي رسمت في مشروع القرار.

تتطلع الولايات المتحدة قُدمًا إلى المزيد من توسيع نطاق الاتصالات والتبادلات مع كوبا وهي مستعدة للقيام بدورها لتحقيق هذه الغاية. ولكن، يتطلب تحسين الحالة بذل جهود من جانب الحكومة الكوبية أيضا. يجب عليها كفالة تمتع الشعب الكوبي بالحريات السياسية والاقتصادية المعترف بها دوليا التي تلتزم بها هذه الهيئة وأصرت عليها فيما يتعلق بالبلدان الأخرى.

وإذ لا يعكس مشروع القرار الحقائق الراهنة، سيصوت وفد بلدي ضده. نؤمن إيمانا قويا بأن هذه الهيئة،

السياسات القرارات السياسية والاقتصادية في أيدي القلة، معرقله النمو الاقتصادي. يتجاهلون المبادئ الأساسية، وقد تثبت بفعالية في العديد من البلدان، أن السياسات التي تسمح بالحرية الفردية تطلق العنان لإبداع الشعب، وتشجع الابتكار وروح المبادرة، وتلك السياسات أفضل وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

تخفي هذه المناورة أن الولايات المتحدة هي مصدر رئيسي للغذاء والمعونة الإنسانية لكوبا. لا تفرض الولايات المتحدة قيودا على المعونة الإنسانية لكوبا. يتلقى الكوبيون الغذاء والدواء وأشكالًا أخرى من المساعدة والتحويلات النقدية من الولايات المتحدة. صرحت حكومة الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ بمبيعات بلغ إجماليها ثلاثة مليارات ونصف مليار دولار لكوبا من سلع الولايات المتحدة. في المنتجات الزراعية وحدها، صدرت الولايات المتحدة سلعا بلغت ٣٦١,٧ مليون دولار إلى كوبا في عام ٢٠١٠، بما في ذلك الدواجن، ومنتجات فول الصويا والذرة والقمح ومنتجات الأعلاف ولحوم الخنزير وغيرها من المواد.

وفي الواقع، كما أشارت الحكومة الكوبية نفسها مرارا وتكرارا، كانت الولايات المتحدة منذ سنوات أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لكوبا. صرحت الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ أيضا بمبلغ ٨٦١ مليون دولار من المساعدات الإنسانية الخاصة على شكل طرود هدايا مليئة بالغذاء والضروريات الأساسية الأخرى، فضلا عن المنح غير الزراعية والطبية. وتكفي هذه الأرقام وحدها لدحض الادعاءات الكاذبة بجرائم الإبادة الجماعية ضد الشعب الكوبي الواردة في القرارات السابقة التي أشير إليها في مشروع القرار الحالي (A/66/L.4) وإثبات أن هذا افتراء يسيء إساءة كبيرة استخدام ذلك المصطلح الهام ويهين الضحايا الحقيقيين للإبادة الجماعية.

اللذين تمتلكهما، ويتجسد اليوم في التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية.

وتتضح ثمار هذا المشروع التي لا يمكن إنكارها في شكل الحد من الفقر، والقضاء القريب على الأمية، وإعادة البصر للملايين من الناس بفضل بعثة ميلاغروس، والكثائب الطبية والعلمية التي حسنت نوعية الحياة في بلداننا. تلك هي مجرد قليل من الإنجازات التي حققت في فترة زمنية قصيرة، ورغم تأثير الحصار الإجرامي والأزمة الدولية التي ولدتها وأنشأتها الاقتصادات الرأسمالية.

ستقف دائما شعوب وحكومات العالم الممتلئة هنا مع كوبا، البلد الشقيق والحكومة الشقيقة. ندرك بطولة الشعب، وتضامنه وإنسانيته، وكرمه، والتزامه في اللحظات التي احتاجت فيها شعوبنا إلى أيادي الإخوة والأخوات الصديقة. من سوى كوبا كان أول من تقدم عندما كان أحد شعوبنا في حاجة، وسعى إلى التضامن الإنساني غير المشروط، سواء في مسائل الصحة أو التعليم، أو في مواجهة ضربات تغير المناخ؟

تعرض كوبا بسبب تصميمها الدائم شعبا وحكومة على الوقوف مع الفقراء في العالم للهجوم والمحصرة وتهدد ثورتها الاشتراكية بالتدمير.

وهذه السياسة اللاإنسانية لحكومة الولايات المتحدة، المستمرة في تنفيذ هذا الحصار الإجرامي المفروض ضد الشعب الكوبي الشقيق والحبيب وحكومته، يجب أن تنتهي الآن. فقد ظهر بوضوح أن أحدا لا يؤيد هذه التدابير التي تهدف إلى كسر روح الاستقلال وتقرير المصير والتضامن الدولي، التي هي من سمات شعب كوبا وحكومتها. وقد آن الأوان لتصحيح الوضع، حيث أن هذه التدابير تشكل انتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وحقان

ينبغي أن تركز نفسها لدعم جهود الشعب الكوبي في تقرير مستقبله بحرية، بدلا من الانخراط في مثل هذه المناورات التي لا معنى لها. ولن تستطيع هذه الهيئة التقدم حقا بتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه إلا بسلوك ذلك الدرب.

### السيد هيرميديا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم

بالإسبانية): للعام العشرين على التوالي، ستصدر الجمعية العامة حكمها وتطالب بوضع حد للحصار الإجرامي واللاإنساني ضد كوبا شعبا وحكومة، البطلة السخية. لكننا، استمعنا مرة أخرى إلى محاولة ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير ما لا يمكن تبريره من أجل إخضاع شعب لن يخضع أبدا، شعب عزيمته مطلقة - شعب، كما أشار القائد فيدل مؤجرا، إرادته من حديد.

وتريد نيكاراغوا مرة أخرى أن تعرب علنا عن التزامها. بمشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (A/66/L.4) ودعمها للمشروع، الذي عرضه زميلنا السيد برونو رودريغز باريا، وزير خارجية كوبا، الذي نعرب له عن تضامننا غير المشروط وامتناننا على الحصول على ما استجد من معلومات عن الضرر والأذى اللذين توصل الولايات المتحدة الأمريكية إلحاقهما بالشعب الكوبي من خلال الحصار الأكثر إجراما في تاريخ البشرية.

تعرب نيكاراغوا عن امتنانها الأبدي لكوبا حكومة وشعبا على تضامنهما العسكري الثابت وغير المشروط الذي يتمثل هدفه الأساسي في مساعدة البلدان في مجال التنمية. نود أيضا أن نشكر القائد فيدل كاسترو، الذي وحد القوى مع القائد شافيز لتنفيذ مشروع عظيم يتمثل في التضامن والمعاملة بالمثل والعدالة الاجتماعية، والتجارة المنصفة، والحياة والسلام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

يتحركون بحرية في مدن أمريكا الشمالية ويخططون معا لأعمال إرهابية ضد شعب وحكومة كوبا.

ولم يعد أحد ينخدع بالأعمال الإرهابية المستمرة منذ أكثر من ٥٠ عاما ضد شعب وحكومة كوبا. وستكون بادرة ترحب بما شعوب العالم أن يتم الإفراج فورا عن الوطنيين الكوبيين الأربعة الأبطال المسجونين في الولايات المتحدة وعودة البطل ريني غونثاليث، المفرج عنه بشروط ولكن يجب عليه أن يبقى في الولايات المتحدة لسنوات، إلى وطنه فورا، وعدم إطلاق سراح هؤلاء الأبطال، الذين دافعوا عن بلدهم بكرامة وشجاعة في مواجهة الهجمات الإرهابية التي ارتكبت من أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، جريمة ضد العدالة. ونطالب بالإفراج الفوري عن هؤلاء الأبطال الكوبيين المناهضين للإرهاب. ونعرب عن تحيات جبهة التحرير الوطني الساندينية لهم ولأسرهم واحترامنا الشديد لهؤلاء الإخوة، أبناء مارتي والثورة الكوبية الذي لا تلين.

ونود أن نعرب مرة أخرى عن إدانتنا بأشد العبارات للحصار المفروض ضد كوبا ولجميع التدابير القسرية ذات الطابع الانفرادي والتي تتجاوز آثارها الحدود الوطنية، والتي تتعارض مع القانون الدولي والمعايير المقبولة للتجارة الحرة. وهذه الممارسات لا تشكل تهديدا خطيرا للسلام والتعددية ولا تمثل إهانة للقيم الإنسانية فحسب؛ بل هي أيضا عقبة أمام التفاهم المتبادل بين الدول ورفاهها. ومن ثم، فإننا ندين استخدام التدابير القسرية الانفرادية مثل فرض جزاءات غير قانونية ضد البلدان النامية بهدف منعها من ممارسة حقها في تقرير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ونيكاراغوا ستصوت مرة أخرى مؤيدة لمشروع القرار A/66/L.4، مثلما سيفعل المجتمع الدولي الممثل هنا بأسره تقريبا. وسنكون شهودا مرة أخرى على عزلة حكومة الولايات المتحدة وسياستها المتمثلة في أن تكون دائما على

الوقت لوضع حد للاعتقاد بأنهم سيكسرون العزيمة الفولاذية والروح الاجتماعية للثورة الكوبية.

وحتى شعب الولايات المتحدة لا يؤيد الحصار. وكل يوم يُسمع مزيد من الأصوات من ذلك البلد تطالب بوضع حد لهذه السياسة العنيفة واللاإنسانية. ومن بين هذه الأصوات في الولايات المتحدة التي تدعو إلى السلام والمصالحة صوت القس لوسيسوس ووكر، الذي نتذكره بجمارة لتزعتة الإنسانية الدؤوبة التي كرسها لوضع حد للحصار المفروض على كوبا، جنبا إلى جنب مع منظمة رعاة من أجل السلام وقوافلها للسلام.

وأمریکا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تدعمان بقوة كوبا التي تقاوم بعزم وحزم، وبروح من الإبداع، الحصار - هذه السياسة التي عفا عليها الزمن والقائمة على التدخل في منطقتنا. وإن منطقتنا ستمضي قُدما، يدا بيد مع شقيقتها كوبا، إلى أن تفكر حكومة الولايات المتحدة مليا وتصحح خطأها التاريخي.

والولايات المتحدة تواصل، من خلال عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة، التسبب في تفاقم معاناة الشعب الكوبي الشقيق. والقطاعات ذات الأولوية الأشد تضررا من الحظر هي الصحة العامة والغذاء والتعليم.

وثمة جزاءات اقتصادية رئيسية أخرى وغيرها من أشكال الاضطهاد ضد قطاع الأعمال والمعاملات المالية الكوبية. ولم يتغير أي شيء من شأنه أن يخفف العبء عن كاهل الشعب الكوبي. بل على العكس، هناك تعزيز لسياسة خنق كوبا. والحصار لا يزال العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا. وحن الوقت لكي تضع الولايات المتحدة حدا لهذا الحصار الإجرامي وأيضا لوقف مساعدة الإرهابيين المعترفين بجرائمهم والذين ما زالوا

اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، تونغ، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فتزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو

الجاناب المقابل لأولئك الذين يرغبون في السلام. وبذلك، سيعيد المجتمع الدولي مرة أخرى تأكيد رسالته من أجل السلام ودعمه القوي لكوبا في الدفاع عن سيادتها وحقوقها في تقرير المصير والدفاع عن ثورتها البطولية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم

الأخير، تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/66/L.4.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا،

عواقب هذه القوانين. علاوة على ذلك، خلال مؤتمر قمة لندن المعقود بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، الذي عقد في أيار/مايو ١٩٩٨، تم الاتفاق على مجموعة من التدابير ترمي أيضا إلى التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن التشريعات التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية. إنها تشمل استثناءات من البندين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتن، والتزاما من حكومة الولايات المتحدة بمقاومة سن قوانين أخرى من هذا النوع يتجاوز نطاق حدود ولايتها الإقليمية، ومذكرة تفاهم حول مجالات تعزيز حماية الاستثمارات. ومن الملح تنفيذ الولايات المتحدة لهذا الاتفاق.

إن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه كوبا قد حددت في موقف مشترك سنة ١٩٩٦. رفع الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وهو يعيد التأكيد على صحة هذا الموقف المشترك، التدابير التقييدية المفروضة على كوبا سنة ٢٠٠٣. وتم استئناف الحوار مع السلطات في هافانا من دون شروط مسبقة وعلى أساس المعاملة بالمثل وعدم التمييز. وقد عقدت خمس جلسات حوار سياسي وزارى مع الحكومة الكوبية لتناول المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك حقوق الإنسان، التي هي مسألة تقع في صميم العلاقات مع جميع البلدان الثلاثة، بما فيها كوبا.

كما نؤكد من جديد تصميمنا على مواصلة الحوار الشامل الذي يركز على النتائج مع السلطات الكوبية، وكذلك مع ممثلي المجتمع المدني والمعارضة السلمية المؤيدة للديمقراطية، وفقا لسياسات الاتحاد الأوروبي. ونؤكد مجددا على حق المواطنين الكوبيين في اتخاذ قرار مستقل بشأن مستقبلهم.

يشجعنا إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين من مجموعة الـ ٧٥ الذين كانوا مسجونين في عام ٢٠٠٣، مع غيرهم من السجناء السياسيين. كما نكرر دعوتنا للحكومة

اعتمد مشروع القرار A/66/L.44 بأغلبية ١٨٦ صوتا مقابل ٢، وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٦/٦٦).

[فيما بعد، أبلغ وفد السويد الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا]

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد سوبكو** (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويحظى تعليل التصويت هذا بتأييد البلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى جمهورية مولدوفا.

إن سياسة الولايات المتحدة التجارية تجاه كوبا هي في الأساس مسألة ثنائية. مع ذلك، وسعت التشريعات الأمريكية، مثل قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بيرتن لعام ١٩٩٦، من آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة إلى بلدان الطرف الثالث. يعارض الاتحاد الأوروبي في إطار سياسته التجارية المشتركة معارضة قوية ومستمرة هذه الإجراءات التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية.

مع التنويه بقرار حكومة الولايات المتحدة برفع القيود المفروضة على التحويلات النقدية وسفر الأسر إلى كوبا، لا يمكننا قبول عرقلة التدابير المفروضة من جانب واحد لعلاقتنا الاقتصادية والتجارية مع كوبا. لمعالجة هذه المشكلة، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لائحة وإجراءات مشتركة وضعت لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في أوروبا من

الذي اتخذناه للتو (القرار ٦٦/٦)، ولكن الحصار المفروض على كوبا لا يزال على حاله. يشكل تناقضا صارخا مع النداء العام الذي وجهه المجتمع الدولي بوقف هذه السياسة الظالمة ضد شعب كوبا. والواقع أن هذه المناقشة لم تكن لتكون ضرورية لو أن الولايات المتحدة رفعت الحصار قبل الآن بسنوات.

لقد صوت وفد بلدي مؤيدا هذا القرار، في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، لأننا نؤمن بمبدأ التعايش السلمي بين الدول واحترام المساواة السيادية والتجارة المفتوحة بين الدول، وفوق ذلك كله، روح حسن الجوار. فرض الحصار على كوبا شكل من أشكال العقاب الذي عفا عنه الزمن.

ما زال وفد بلدي قلقا بشأن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير تشكل حصارا اقتصاديا أو تجاريا أو ماليا ضد أي بلد صديق ومسال. إننا نعتقد بأن التدابير المفروضة على كوبا تترتب عليها آثار سلبية خطيرة في التنمية الشاملة والرفاه لشعب كوبا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أرشندو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

رفضت الجمعية العامة باستمرار طوال سنوات عديدة، من خلال قراراتها بشأن هذا البند هذه الجزاءات، ودعت إلى وضع حد للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على شعب كوبا. إن الحصار يؤثر سلبا على اقتصاد كوبا وشعبها، ولا سيما النساء والأطفال. لذلك من المؤسف أن الحصار اليوم يستمر على حاله، وإن الجمعية العامة ما تزال تنظر في هذه القضية.

حافظ وفد بلدي دائما على وجهة نظره المتمثلة في أن الحصار المفروض على كوبا يتعارض مع روح ميثاق

الكوبية إلى أن تمنح بشكل كامل لمواطنيها الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية المعترف بها دوليا، بما في ذلك حرية التجمع والتعبير وحرية الوصول إلى المعلومات؛ والتصديق على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وعقب الزيارة التي قام بها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحقوق في الغذاء، توجيه دعوات لمقررين آخرين إلى زيارة كوبا.

إن القيود القائمة المفروضة على الحقوق والحريات تقوض الإنجازات الكوبية في مجال الرعاية الصحية والتعليم وتضرر بها. وبالمثل، تعرقل السياسة الاقتصادية المحلية في كوبا عرقلة خطيرة تنميتها الاقتصادية. في ذلك السياق، نلاحظ أن اعتماد البرلمان الكوبي في شهر آب/أغسطس مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وتوقع أن يتم توسيعها وتنفيذها بطريقة من شأنها التصدي للشواغل الرئيسية للشعب الكوبي.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة يسهم في المشكلات الاقتصادية في كوبا، مؤثرا سلبا على مستويات المعيشة للشعب الكوبي. ويرى الاتحاد الأوروبي، بالتالي، أن رفع الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة من شأنه أن يفتح الاقتصاد الكوبي لما فيه مصلحة الشعب الكوبي. معا، نعرب مرة أخرى عن رفضنا لجمع التدابير الأحادية الموجهة ضد كوبا التي تتعارض مع قواعد التجارة الدولية المقبولة عموما. ونحث السلطات الكوبية على إدخال تحسينات حقيقية في جميع المجالات المذكورة.

على الرغم من استمرار المخاوف والانتقادات بشأن حالة حقوق الإنسان في كوبا، صوتت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع مؤيدة للقرار ٦٦/٦.

**السيدة نجوميا (ناميبيا)** (تكلمت بالإنكليزية):  
يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لتقديم القرار

المتحدة لمناشدة المجتمع الدولي بإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

**السيد كابامبوي (زامبيا)** (تكلم بالإنكليزية): في كل مرة تثار فيها قضية رفع الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا، أتذكر همبتي دمبتي حين قال: "لا تعني الكلمات سوى ما أريده لها أن تعنيه".

عندما نتكلم عن الديمقراطية، ما هي الديمقراطية إذا كانت القرارات العالمية للجمعية العامة التي تدعو الولايات المتحدة إلى رفع الجزاءات المفروضة على كوبا يجري تجاهلها بصورة روتينية؟ عندما نتكلم عن سيادة القانون، ما هي سيادة القانون إذا كانت قرارات الجمعية العامة التي تعلن أن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة غير مشروعة يستمر تجاهلها؟ ألا يعتبر القانونوننا إلا عندما يقرر طرف من الأطراف أنه كذلك؟ عندما نتكلم عن المساواة في السيادة بين الدول في الأمم المتحدة، هل المساواة لا تكون مساواة إلا إذا ضمت كل الذين نحبهم؟ عندما نتكلم عن الحرية، هل الحرية لا تكون حرية إلا عندما تتفق الآراء والأنظمة السياسية للبلدان الأخرى مع تلك التي تخص بلدا بعينه؟

أعتقد أن الديمقراطية الحقيقية والحرية الحقيقية تحتضنان التنوع: التنوع في الآراء والأفكار والأنظمة السياسية. حقا إن الحرية تتضمن أيضا حتى مجرد الحق في أن نكون مخطئين. وقد صوت وفد بلدي مؤيدا للقرار ٦٦/٦٦ لأن ذلك هو العمل الصحيح الذي ينبغي أن نفعله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

الأمم المتحدة والقانون الدولي وإعلان الألفية (القرار ٢/٥٥). يستمر نفس الحصار في إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكوبا، حيث أنه يحرم شعبها من الفرص والفوائد الناجمة عن التجارة الحرة.

قانونا توريتشيللي وهيلمز - بيرتن متجاوزان حدود الولايات الإقليمية بطبيعتهما، ومن ثم يمسان بالحقوق السيادية لكوبا وينتهكان مبادئ وقواعد النظام التجاري الدولي. لا يمكن أن يطلق على الحصار أنه مسألة ثنائية على وجه الحصر لأنه يؤثر في بلدان عديدة. ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على تلك الشواغل.

إننا مقتنعون بأن شعبي البلدين المجاورين سيستفيدان من تطبيع العلاقات وإزالة القيود المفروضة بينهما. ولذلك ينبغي لحكومة الولايات المتحدة أن تستجيب لمناشدة المجتمع الدولي بإنهاء الحصار وتعزيز العلاقات الودية وحسن الحوار مع حكومة كوبا وشعبها.

وفي رأينا، أن جميع حقوق الإنسان، سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اقتصادية، لا يمكن الفصل بينها. وتتضمن الحق في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم، وفوق كل شيء الحق في التنمية. ومن خلال الحصار، يتم إنكار حق الشعب الكوبي في تلك الحقوق الأساسية، لمجرد النظام السياسي الذي اختاره لنفسه.

وقد قامت ناميبيا، مسترشدة باقتناعها بأن فرض الحصار على كوبا يشكل إنكارا للحقوق التي أبرزتها للتو، بالتصويت لصالح مشروع القرار المتعلق بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وقد فعلنا ذلك لكي نعرب عن تضامننا مع الشعب الكوبي، ونأمل أن تستجيب الولايات